



الجلسة العامة ٦٦

الثلاثاء، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/58/35)

تقرير الأمين العام (A/58/416)

مشاريع القرارات (A/58/L.23 و A/58/L.24

و A/58/L.26/Rev.1)

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): بداية

أتوجه بالشركة والتقدير إلى سعادة السفير بابا لويس فال
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف وإلى أعضاء اللجنة الموقرة على التقرير الهام
المعروض أمامنا، الذي أوضح حقيقة الأوضاع المأساوية في
الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأكد على عدم اهتمام حكومة
إسرائيل بمبادرات السلام ومواصلة فتحها في إجهاض أي
مسعى من جانب الفلسطينيين لأي تسوية سياسية، حيث

جاء فيه "لم تقابل جهود المنظمات الفلسطينية في سبيل
التوصل إلى هدنة بجهود مماثلة من جانب إسرائيل"
(A/58/35)، الفقرة ١٧). وكلما عرض الفلسطينيون هدنة
مع إسرائيل سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى افتعال سبب ما
لاستدراجهم إلى سلسلة جديدة من سلاسل الفعل ورد
الفعل الحتمي والدموي، باغتيال ناشط فلسطيني بارز مثلاً،
وهي تدرك أنها تقضي بذلك على أي هدوء محتمل وتبدد
فرص التقدم نحو السلام.

إن حكومة إسرائيل تنتهج سياسة الرفض لكل
مبادرة فلسطينية أو إقليمية أو دولية، وتعول على سياسة
الأمر الواقع، وتمارس إرهاب الدولة بكل أشكاله، وتخلق
أزمة تلو أخرى في تحد سافر لجميع قرارات الشرعية الدولية،
وتلجأ للاستخدام المفرط وغير المبرر للقوة العسكرية، انطلاقاً
من اعتقادها الخاطئ بأن القوة الحربية الإسرائيلية كفيلة
بإسكات المطالب العربية والوقوف في وجه الجهود السلمية
العربية والدولية لتحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية
وتحقيق الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



محاصرة وإلى معازل لها بوابات دخول وخروج تتحكم في تحرك الفلسطينيين وتنقلاتهم.

لقد استفحلت دوامة العنف المتبادل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، الأمر الذي يدعو إلى القلق العميق ويتطلب حلاً فورياً وعاجلاً لوضع حد للدوامة الدامية والتصعيد الخطير. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يكتفي بالمراقبة والانتظار لمعجزة تحقق الأمن والسلام، وتضع حلاً لصراع طال أمده وحروب قضت على الكثير من شباب وإمكانات دول المنطقة. أحداث العالم أثبتت شمولية وعالمية التهديدات للسلم والأمن الدوليين، التي تقضي بضرورة أسلوب الوقاية للتصدي لتلك التهديدات من منطلق أن الأمن مفهوم شامل لا يتجزأ وأن الالتزام به يجب أن يكون جماعياً ودولياً. وعليه، فلما كان من الأولويات الدولية أن تتكاتف المجموعة الدولية وتتضافر جهودها لتشكيل جبهة واحدة للتصدي بحزم للأخطار المحدقة بالإنسانية، فإنه لا مناص من التسليم بأن هذا الالتزام لن يكتسب مصداقية إذا لم تعالج القضية الفلسطينية بجدية وعدالة تعيد الحقوق لأصحابها وتحقق الأمن والسلام لجميع دول المنطقة.

إن المملكة العربية السعودية التي لم تدخر جهداً في دعم الجهود السلمية لتحقيق حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، ولم تحجم عن تقديم مبادرات سياسية تؤدي إلى إحلال الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، تهيب بالمجتمع الدولي، وخاصة دول اللجنة الرباعية، حمل إسرائيل على الانخراط بجدية ومسؤولية ودون مراوغة في تنفيذ خارطة الطريق التي تمهد الطريق للتوصل إلى حل دائم وشامل يقوم على أساس دولة فلسطينية بجانب إسرائيل عام ٢٠٠٥. إن الخروج من الحلقة المفرغة للعنف أصبح اليوم مسؤولية جماعية تستوجب الإسراع بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والعودة إلى مائدة المفاوضات، لتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وانسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي

وإذا كانت حكومة إسرائيل تعتقد أنها حققت أساساً وإحباطاً لدى بعض الفلسطينيين فإنها تدرك بلا شك أنها قد جلبت في نفس الوقت الخوف من الشعب الفلسطيني الذي فقد كل شيء حتى الأمل في الحياة الكريمة والعيش في حرية وأمن وسلام. إن أحداث التاريخ تحذرنا من عواقب اليأس والإحباط وفقدان الأمل، مما يفرض على المجتمع الدولي مسؤولية سياسية والتزاماً أخلاقياً بإجبار إسرائيل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

إن إصرار إسرائيل على استمرار عدوانها على الشعب الفلسطيني وإطالة احتلالها للأراضي العربية، دون مراعاة لأي اعتبارات سياسية أو قانونية، وبعيدا عن أي قيم أخلاقية وإنسانية، يؤكد تصميم الحكومة الإسرائيلية على تخريب أي محاولة جادة لإيجاد حل سلمي عادل وشامل، يضمن الأمن ويقتلع جذور الكراهية من جميع الأطراف ويجنب المنطقة مزيداً من الآلام والصراع الدامي.

تدعي إسرائيل أنها تقيم الجدار العنصري لحماية الداخل الإسرائيلي، بما في ذلك المستوطنات، من هجمات الفلسطينيين الذين يسعون إلى تحرير أراضيهم. ولكن في الحقيقة أن هناك أسباباً أخرى، من بينها الاستيلاء على الحوض المائي الغربي الذي يقع تحت أراضي القرى التي فصل بينها وبين أراضيها. فهذا يحدد تقسيماً لأراضي الضفة الغربية. وإذا كانت المستوطنات الإسرائيلية تقطع تواصل الأراضي الفلسطينية فإن الجدار العنصري يخلق وضعاً أكثر صعوبة على صعيد الأرض وعلى صعيد الناس وعلى صعيد التسوية السياسية. وتسعى حكومة إسرائيل ببناء هذا الجدار العنصري إلى فرض واقع جديد يقطع أوصال ما تبقى من أرض الضفة الغربية، ويؤدي إلى استحالة إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة. تسعى إسرائيل من هذا الجدار العنصري إلى تحويل مشروع الدولة الفلسطينية إلى كانتونات

المشهد المأساوي في الأراضي المحتلة يكرر ما عرفته البشرية في ظل الاستعمار الذي فرض نفسه فيما مضى بقوة الحديد والنار على شعوب كثيرة. وما يتعرض له الشعب الفلسطيني اليوم في ظل الاستعمار الإسرائيلي الاستيطاني يشدنا إلى الوراء - إلى العهد الاستعماري البغيض. ويظهر تقرير الأمين العام (A/58/416) وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/58/35) الكثير من تفاصيل المأساة اليومية التي لا يزال أبناء الشعب الفلسطيني يعانون منها منذ عقود. وإذا كان أبناء الشعب الفلسطيني هم الذين يكتونون بنار هذا الاستعمار الاستيطاني في كل يوم فإن واقعهم هذا يؤكد أن منطق القوة لا يزال وللأسف يغلب على قوة المنطق في العلاقات الدولية الراهنة.

لقد شهدت العلاقات الدولية خلال السنوات القليلة الماضية تغييرات عكست نفسها بمختلف الأشكال على الأمم المتحدة وآخرها الحرب على العراق. وتنادت الدول الأعضاء إلى ضرورة التمسك بمؤسسات العمل الدولي المتعدد الأطراف الذي يقوم بالضرورة على أسلوب العمل الجماعي واحترام رأي الأغلبية. كما تم التأكيد على ضرورة إدخال الإصلاحات الضرورية على أجهزة الأمم المتحدة وفي مقدمتها مجلس الأمن بما يجسد تلك الرؤية. وذلك لن يتأتى، في رأينا، إلا إذا توفرت الإرادة الجماعية للتخلص من أسلوب الانتقائية وازدواجية المعايير في فرض قرارات الأمم المتحدة وفي مقدمتها القرارات المتصلة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه.

لم تصل مسيرة التحرير وتصفية الاستعمار إلى فلسطين في وقت مبكر بسبب جهود إسرائيل الداعية التي كانت ولا تزال تصور للآخرين أن سياستها العدوانية تجاه جيرانها واحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية إنما هي ضرورة أمثلتها مقتضيات الدفاع عن النفس والتمسك بالبقاء ليس إلا. والآن، وبعد

الفلسطينية، ومن الجولان السوري، والجنوب اللبناني، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. إن هذا الطلب لم يعد مطلباً عربياً أو فلسطينياً فحسب، بل هو مطلب دولي تطالب به الأوساط المعتدلة والجانحة للسلام في العالم كله، بما في ذلك إسرائيل نفسها، بعد أن أثبتت السياسة الحالية للحكومة الإسرائيلية أن الأمن والسلام لا يمكن أن يتولدا عن القمع والبطش والاحتلال.

السيد الصايدي (اليمن): ها نحن من جديد وكما كان عليه الحال طوال عشرات الدورات السابقة للجمعية العامة نقف أمام قضية فلسطين التي ظلت مستعصية على الحل طوال خمسة عقود مضت تخللتها عشرات القرارات الصادرة عن هذه المنظمة ورافقها العديد من المحاولات التي بذلت حتى الآن، دون جدوى، لتحقيق الحل الذي لا يزال أبناء الشعب الفلسطيني ينتظرونه بصبر وإصرار. لقد لازمت هذه القضية الأمم المتحدة منذ سنواتها الأولى وأصبحت محكا لفاعليتها مثلما أصبحت اختبارا للإرادة الدولية ومصادقية النظام الدولي.

والحق أن القضية الفلسطينية قد شغلت الضمير العالمي طوال تلك الفترة. لكن استمرارها دون حل يظهر الفجوة القائمة بين القيم السامية التي يتعلق بها بنو البشر على اختلاف أجناسهم ومعتقداتهم وبين المسلك الفعلي للقوى النافذة في العلاقات الدولية التي لا تولي للحق الفلسطيني، كما هو واضح، اهتماما إلا بقدر ما تتصل تطورات هذه القضية بمصالحها المباشرة، بما في ذلك اعتبارات سياستها الداخلية. وقد رأينا الاهتمام بالقضية الفلسطينية وللأسف يزيد وينخفض بمقدار ما تلميه تلك الاعتبارات وحدها. وفي كل مرة تنظر الجمعية العامة في هذا البند المزمّن على جدول أعمالها نجد أنفسنا أمام واقع جديد مؤلم وإحباط متراكم. فماذا استجد هذا العام؟

هذا الظرف والزمان، بهذا المنطق الأعوج، بل الأدهى والأمر من ذلك أن نطالب جميعاً بقبوله.

إن تطورات القضية الفلسطينية على مدى نصف قرن تثبت ارتباطها بمصالح أطراف كثيرة، داخل الإقليم وخارجه، الأمر الذي يحتم مشاركة الأطراف المعنية جميعها في أية تسوية نهائية للقضية. كما أنها في جوهرها قضية احتلال لأراضي الغير بالقوة. وهي لذلك، تتصل بالمبدأ والأسس التي قامت على أساسها هذه المنظمة الدولية.

والجمهورية اليمنية بالتالي، تؤكد على ضرورة استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤوليتها الدائمة في مساندة الشعب الفلسطيني، والقيام بدور أساسي في الجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية لتنفيذ خارطة الطريق، كما طُرحت على الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، في نهاية نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣.

كما أن الجمهورية اليمنية تؤكد على ضرورة الإسراع في إنشاء آلية رصد لتنفيذ خارطة الطريق، لضمان قطع الطريق أمام أية محاولة لإفشال هذا المسعى الجاد للوصول إلى الحل الذي طال انتظاره.

السيد جيمي (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي أولاً أن أتقدم بالشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وللأمين العام على تقريريهما، اللذين أطلعانا على ما استجد من جهود وتدابير اتخذتها إسرائيل وفلسطين على مدى العام الماضي - بمساعدة نشيطة من المجتمع الدولي - سعياً لتحقيق السلام.

رفض إسرائيل للقرار المتعلق بهذا الموضوع تبعه اختيار إسرائيل المشؤوم مواصلة أنشطتها غير المشروعة والخطرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد أدان وفدي وسيظل يدين هذا الموقف بأشد لهجة ممكنة.

التنازلات التي قدمها الجانب العربي وفي ظل الإجماع الدولي على تنفيذ خارطة الطريق باعتبارها الخيار العملي للحل السلمي المنشود للقضية الفلسطينية، اضطرت حكومة إسرائيل إلى التظاهر بقبول الحل الذي تضمنته الخارطة. إلا أن حكومة تل أبيب تحاول المراوغة والالتفاف على صيغة الحل السلمي هذه بطرح تحفظات تؤدي عملياً إلى فشلها.

ونظرة سريعة إلى ممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة توضح بجلاء أن حقيقة ما تسعى إليه إسرائيل منذ اليوم الأول لقيامها هو التوسع من خلال العدوان والاستيلاء على ما تريده من الأراضي الفلسطينية وضمان السيطرة على مصائر الفلسطينيين بصيغة أو بأخرى.

وبالرغم من ادعاءات حكومة شارون مؤحراً بالقبول بقيام دولة فلسطين في نهاية المطاف إلا أن إسرائيل وفي تحد واضح لقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٣ تمضي حثيثاً في بناء الجدار التوسعي الذي يفضي إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل، وتمزيق الكيان الفلسطيني، إلى جانب السعي المحموم إلى إقامة المزيد من المستوطنات الإسرائيلية، وتوسيع القوائم منها في الأراضي المحتلة، بحيث يؤدي ذلك عملياً - كما جاء في تقرير الأمين العام A/ES-10/248، إلى "تقويض آفاق السلام البعيدة المدى بزيادة صعوبة إقامة دولة فلسطينية مستقلة صالحة للبقاء". وفي كل ذلك فإن إسرائيل من واقع خبرتها التاريخية مع الأمم المتحدة تنق بعجز المجتمع الدولي عن ردعها.

وفي الوقت الذي تنهب الحكومة الإسرائيلية في كل يوم المزيد من الأراضي الفلسطينية، يفترض رئيسها السداجة في الآخرين حين يقول إن إسرائيل على استعداد لتقديم تنازلات مؤلمة فيما يتصل بالانسحاب من بعض تلك الأراضي مقابل السلام. ولسنا ندري كيف يقبل البعض، في

وفي حين أن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الكاملة عن القضية الفلسطينية إلى أن يتم حلها، فإننا ندرك أيضاً ونشدد مجدداً على أهمية عملها، من خلال هيئات مثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لتحقيق سلام عادل دائم.

ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لعملية السلام لضمان تحقيق حل الدولتين - فلسطين وإسرائيل، اللتين تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومُعترف بها دولياً، كما جاء في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) - في إطار زمني محدد. بيد أنه يجب على كلا الطرفين التسليم بمسؤولياتهما ليتسنى تحقيق ذلك، ومن بين تلك المسؤوليات اتخاذ القرارات الصعبة الضرورية.

من أهم سمات خارطة الطريق أن أحكامها تستند إلى هيكل من الإجراءات المتوازنة التبادلية - لا التتابعية. وهذه إحدى أقوى نقاطها، لأنها تمكن من المضي قدماً في العملية كلما أوفى أحد الطرفين بهدف مرحلي جنباً إلى جنب مع وفاء الطرف الآخر. وينبغي أن تنجح جيداً بشكل خاص إذا أمكن السيطرة على أعمال العنف.

ولذلك، فإننا نحذر إسرائيل من أن الطريق إلى حل هذه الحالة في فلسطين يكمن في خارطة الطريق، وليس في تفوقها العسكري. ولن تستطيع إسرائيل أن تدعي صواباً أنها ملتزمة بقضية السلام إلا بالعمل من خلال خطة عمل تحظى بدعم المجتمع الدولي.

أخيراً، لنكن واضحين إزاء شيء واحد: الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي المحتلة لا يمكن أن تساعد قضية السلام ولا يجوز لإسرائيل أن تتوقع بصورة معقولة السماح بأن تمر هذه الإجراءات دون التصدي لها. فقرار الجمعية العامة ١١١/٥٧ و ١١٢/٥٧، المؤرخان ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كانا وليدي ضرورة التأكيد من أن

بعد تسليم خارطة الطريق للطرفين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، والآمال في أن يؤدي تنفيذها المهيكلم والمفاوضات المحدية إلى السلام، حدث تدهور مطرد في الحالة على الأرض. ويساورنا القلق من أن دورة العنف المتجدد هذا العام، كما يقول التقرير، أذنت بالهيار وقف إطلاق النار وقلب آمالنا في تحقيق تقدم فوري. وفي الحقيقة، اصطدم تنفيذ خارطة الطريق بعقبة رئيسية.

ونحن نرى أنه لا يجوز أن يكون مصير هذه الفرصة كمصير الجهود السابقة التي بذلت لحل هذا الصراع. وحسب علمنا، لا يشك أي من الطرفين في أن خارطة الطريق، بوصفها خطة سياسية، جيدة شأنها شأن أية خطة أخرى. ونظراً لأن هيكل خارطة الطريق أساسه الأداء وزخمه الأهداف، فقد أيد وفدي الخارطة منذ أن سلمت إلى الطرفين في العام الماضي، وما زلنا نؤمن بها وندعمها.

وفي هذا الصدد، حدث في الآونة الأخيرة تطور يبعث على السرور عندما قام مجلس الأمن - في خضم انعدام اليقين الحالي المحيط بعملية السلام - بتبني خارطة الطريق بالإجماع، مبرهنناً بذلك على دعم المجتمع الدولي المتسق لهذه العملية. ويُبقي هذا القرار الأمل حياً في حل الدولتين ويحبط أية محاولة للتقليل من شأنه أو إبداء تحفظات عليه.

ونحن نرى أنه تتوفر لإسرائيل وفلسطين فرصة لتحقيق سلام مستدام من خلال التنفيذ الأمين لخارطة الطريق أفضل من الفرصة التي يمكن أن تتوفر بالعمل بدونها. ومن المهم جداً أنها لقيت دعماً واسع النطاق من المجتمع الدولي، الذي قدم حتى الآن مساعدة ضخمة لضمان نجاحها. ولنجاح العملية في المستقبل، من الحيوي أن يتمكن المجتمع الدولي من رصد تنفيذ خارطة الطريق، ومن الضروري الآن إنشاء آلية ذات مصداقية لذلك الغرض.

فلسطينية - تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن. إن حكومة وشعب إسرائيل يرحبان بفرصة تجديد المفاوضات المباشرة طبقاً لخطوات خارطة الطريق كما اعتمدها الحكومة الإسرائيلية من أجل تحقيق هذه الرؤية".

ومنذ ذلك الوقت كرر السيد شارون هذه الآراء، وكان آخرها في مقابلة مع مجلة نيوزويك نشرت في الأسبوع الماضي.

ولكن اليوم - بعد أن بددت القيادة الفلسطينية الحالية العديد من الفرص لتحقيق هذه الرؤية وفشلت مرارا وتكرارا في الامتثال للالتزامات الموقعة وبعد موجات متكررة من العنف والإرهاب الفلسطيني - يبدو الآن أن قضية فلسطين ليست مسألة قبول إسرائيل بتقرير المصير للفلسطينيين أو بدولة فلسطينية، بل هي مسألة قبول الفلسطينيين بحق إسرائيل في الاستمرار في الوجود كدولة يتمكن للشعب اليهودي فيها أن يواصل ممارسة حقه هو في تقرير مصيره في آن معا، وجنبا إلى جنب مع جيرانه الفلسطينيين والعرب.

وبينما أثبتت إسرائيل أثناء العقود الماضية استعدادها للنهوض بتسوية للصراع تأخذ في الحسبان مصالح الجانبين، فقد فشلت القيادة الفلسطينية فشلا ذريعا في إظهار قبولها بالشرعية الأساسية لدولة إسرائيل أو بحق مواطنيها في العيش بسلام وأمن. لقد استبدت القضية الفلسطينية - عاما بعد عام بعد عام - من خلال الرفض المستمر لشواغل الأمن الأساسية جدا لإسرائيل على نحو لا يمكن معه إلا إثارة الشكوك الخطيرة التي لا تتمشى مع القبول الفلسطيني المعلن بحق إسرائيل في الوجود بسلامة وأمن وبتعايش سلمي كدولة يهودية ديمقراطية ذات سيادة.

تظل عملية السلام ضمن حدود الاتفاقات القائمة وأن توفر حلاً شاملاً يتضمن الجولان وجنوب لبنان المحتلين. ولا ينطوي هذا على تحيز أو غرابة، كما ادعت إسرائيل، فهذان العنصران لم يتغيرا لا منذ اعتماد القرارين ولا منذ أن سعت إسرائيل لتجاهلهما.

السيد غلرمن (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أفصح فيلسوف القرن التاسع العربي، الكندي، عن حكمة عالمية خالدة في هذه الكلمات:

“يجب ألا نتحرج من الترحيب بالحقيقة واحتيازها بغض النظر عن مصدرها، حتى لو أتت من أعراق أو أقوام بعيدة تختلف عنا. ولا يوجد ما هو أهم من السعي إلى الحقيقة سوى الحقيقة نفسها.”

وتأتينا الحقيقة اليوم على هيئة قضية: “قضية فلسطين”. لماذا لم تتحقق إقامة دولة للشعب الفلسطيني؟ ولماذا يرقد آلاف الإسرائيليين والفلسطينيين تحت الأرض في قبور دفنوا فيها قبل أوأهمم وفي أسرة المستشفيات بأطراف مبتورة وأحلام محطمة؟

تنظر إسرائيل إلى هذه القضية من منطلق أنها دولة تدعم تطلعات الشعب الفلسطيني إلى تقرير المصير، ودولة مستعدة للعمل على تحقيق رؤية دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وتساءل إسرائيل هذا السؤال لا بوصفها دولة ترغب في أن تحكم الفلسطينيين، ولكن كدولة سعت بنشاط لإيجاد طرق قابلة للتطبيق تمكن الشعب الفلسطيني من أن يحكم نفسه بنفسه.

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون، في خطابه في ٤ حزيران/يونيه في قمة العقبة، ما يلي:

“إسرائيل، كغيرها، أبدت تأييدها القوي لرؤية الدولتين التي عبر عنها الرئيس بوش في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ - إسرائيل ودولة

أما القيادة الفلسطينية فقد فشلت في إظهار نفس الاستعداد للتفاوض والتفاهم على حلول الوسط والمجازفة من أجل السلام. بل لم تظهر أن السلام وتقرير المصير هما هدف جدول أعمالها السياسي. وعندما رفض عرفات اقتراح إسرائيل بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة في ٩٥ في المائة من الضفة الغربية وقطاع غزة في قمة كامب ديفيد في تموز/يوليه ٢٠٠٠ - واختار بدلا من ذلك أن يشن حملة إرهاب ضد الرجال والنساء والأطفال الأبرياء - أصبح واضحا أن هدفه لم يكن السلام، بل إن هدفه ما زال القضاء على إسرائيل. ولو أن الزعماء الفلسطينيين اختاروا طريق التفاوض والتفاهم في كامب ديفيد في صيف العام ٢٠٠٠، لكان الإسرائيليون والفلسطينيون يعيشون الآن في دولتيهما، جنبا إلى جنب وفي سلام. وبدلا من ذلك قوبل غصن الزيتون الذي مدته إسرائيل في كامب ديفيد بوابل من الرصاص الفلسطيني وبوابل من التفجيريين الانتحاريين.

قد يكون من المريح نسيان تلك الحقيقة، ولكن إذا كنا نريد أن نحل القضية الفلسطينية، وإذا كنا حقا نريد أن نفهم كيف نسوي الصراع، فإننا لا نستطيع بأمانة أن نتجاهل الحقيقة الناصعة. ولا نستطيع أن ندعي أن الرؤية المعلنة الآن على أنها الحل لم تكن في متناول اليد - ورفضت على الفور - ليس من قبل إسرائيل، بل من الجانب الفلسطيني مبرهنا مرة أخرى على أن قيادته لا تضيع فرصة لكي تضيع الفرصة.

للأسف، لم يحدث في أي وقت أن صدقت القيادة الفلسطينية بوعودها وتعهداتها. وفي الاتفاقات التي وقعها عرفات مع إسرائيل، تعهد بأن تتم تسوية جميع المسائل عن طريق المفاوضات، ويوقف جميع أعمال العنف، واعتقال جميع الإرهابيين، وتفكيك البنية التحتية للإرهاب، وجمع كل الأسلحة غير القانونية، ووقف التحريض على العنف. مع ذلك، وخلال أكثر من عقد، منذ التوقيع على اتفاقات

واليوم تحتفل الجمعية العامة، كعادتها، بالرفض الفلسطيني، في شعائر سنوية مفعمة بأقصى درجات السخرية، عن طريق النظر في القضية الفلسطينية بمناسبة ذكرى اعتماد الجمعية للقرار ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧. ولدى متابعة مداولات اليوم قد ينسى المرء بسهولة أن العالم العربي، لم يرفض فقط ذلك القرار لأنه اقترح إقامة دولة عربية في جزء من أراضي الانتداب الأصلية، بل رفضه على الفور لأنه تضمن اقتراحا ملازما بإقامة دولة يهودية كذلك. والواقع أن اعتماد الجمعية العامة لخطة التقسيم قبل ٥٦ عاما أعقبه اجتياح عربي واسع استهدف تدمير الدولة اليهودية حتى قبل أن تقوم، ذلك الاجتياح الذي وصفه الأمين العام للأمم المتحدة حينذاك بأنه أول عملية عدوانية منذ تأسيس الأمم المتحدة.

ولهذا السبب أقول لكم إننا اليوم لا نناقش قضية فلسطين، بل قضية إسرائيل.

وبالنسبة لإسرائيل، فإن قضية فلسطين ليست قضية على الإطلاق. فإسرائيل على مدى تاريخها، أظهرت استعدادها للتفاهم على حلول وسط وتقديم التضحيات الكبيرة من أجل السلام. وعندما التقى زعماء إسرائيل والزعماء العرب، كالرئيس السادات من مصر والملك حسين من الأردن - زعماء تحدثوا لغة السلام مع شعوبهم وكانوا مستعدين لاتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق السلام - توصلت إسرائيل إلى اتفاق معهم وتحقق السلام.

ومنذ قمة كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ حتى قمة كامب ديفيد في عام ٢٠٠٠ وبعدها، أخذت إسرائيل على عاتقها مسؤولية إيجاد تسويات تعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين العرب واحتياجهم العادلة، بينما تدافع في نفس الوقت عن حقوق وتطلعات الشعب الإسرائيلي.

إن المجتمع الإسرائيلي يرى السلام كأنبيل الأهداف وأسمى الطموحات. والرغبة في السلام والهدوء مستقرة في صميم هوية إسرائيل الثقافية. وأكبر أمل لدى كل أم وكل أب إنما يكمن في إسرائيل التي تعيش في وئام وتعاون مع جيرانها العرب. ولو أن القيادة الفلسطينية شاركتنا اهتمامنا المخلص بإنشاء دولة فلسطينية، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع جيرانها، فسندعم تغييراً في طريقة مخاطبة أولئك القادة أمتهم، وطريقة توجيه المدرسين الفلسطينيين لتدريس تلاميذهم، وطريقة معاملة الشرطة الفلسطينية للمنشقين السياسيين، وطريقة حث رجال الدين التابعين للسلطة الفلسطينية لمريديهم. فالسلام يتطلب لغة سلام وثقافة سلام، لتحل محل التحريض والتلقين المذهبي السائد على نطاق واسع في منطقتنا.

ولكن ليست هذه حقائق الواقع التي نراها اليوم. إن الفلسطينيين المتهمين بالتعاون مع إسرائيل يجلدون في الميادين العامة، في حين يوجه الثناء علناً في تظاهرات حاشدة واحتفالات رسمية لمن يقتلون أنفسهم في هجمات انتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين. ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يقبل، ولن يقبل، بإنشاء دولة قمعية إرهابية أخرى في الشرق الأوسط. فهذا عمل خاطئ للشعب الفلسطيني، وهو عمل خاطئ للمنطقة، وهو عمل خاطئ للعالم.

وبعد أن اعتمدت حكومة إسرائيل خارطة الطريق قبل ستة أشهر، بدأت على الفور في تنفيذ تدابير مصممة لتخفيف أوضاع السكان الفلسطينيين، توخياً لقيام السلطة الفلسطينية بتنفيذ التزامها الأساسي بخارطة الطريق - تفكيك البنية التحتية للإرهاب.

وتضمنت التدابير الإسرائيلية الملموسة نقل مسؤولية إسرائيل عن الأمن في غزة وبيت لحم إلى السلطة الفلسطينية وسحب القوات الإسرائيلية من هاتين المنطقتين؛ إطلاق

أوسلو عام ١٩٩٣ لم تفعل السلطة الفلسطينية شيئاً يذكر للوفاء بتلك الالتزامات، واختارت، بدلاً من ذلك، أن تشجع الإرهاب وتؤيده بنشاط. وخلال السنوات العشر تلك قتل ما يزيد على ١٠٠٠ إسرائيلي في العمليات الإرهابية - من بينهم ما يزيد على ٩٠٠ قتلوا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

إن الإرهاب ليس أداة صانعي السلام. بل هو أداة الراضين والجنباء. إنه يسعى إلى التدمير لا إلى البناء. وهو النقيض لحلم حل الدولتين. وإقامة تحالفات مع مجموعات إرهابية وحشية كحماس والجهاد الإسلامي، وبتمويل التنظيم في فتح وكتائب الأقصى، أرسلت القيادة الفلسطينية رسالة مثبطة لكل مواطن في إسرائيل والعالم. وتعلن هذه الرسالة أن قتل الإسرائيليين أهم بالنسبة للفلسطينيين من خلق دولتهم الديمقراطية. إنها رسالة تدمر أي أمل في السلام. وقد تم تصدير هذه الرسالة عالمياً، ناشرة وباء الإرهاب حول العالم، وجاعلة من الإرهاب سلعة التصدير الفلسطينية الأكثر نجاحاً.

واليوم، لم يدمر السيد عرفات ورفاقه آمال السلام فحسب، بل جلبوا أيضاً، عن طريق إثارة الإرهاب والعنف، المعاناة الاقتصادية والاجتماعية على الشعب نفسه الذي يدعون حمايته - مظهرين بذلك أنه ليس الفقر الذي يغذي الإرهاب، بل الإرهاب هو الذي يغذي الفقر. إن الحالة التي خلقوها وضعت المزيد من القيود على قدرة مواطنيهم على تحقيق تقرير المصير والقيام بالعملية الديمقراطية وبناء الدولة.

قبل أسبوعين فقط أعلن رئيس وزراء جديد، أحمد قريع، أن "خارطة الطريق ليست التوراة - وسأكون مسؤولاً أمام عرفات". هذه وصفا أكيدة للفشل، ونأمل، من أجل الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، بأنها لن تتبع.

كما كانت دون أي تغيير، ويظل التحريض متفشيا، ويظل الإرهابيون أحرارا يخططون لتنفيذ هجمات عنيفة على الإسرائيليين في كل مكان. وفي ظل هذه الحقيقة، لم يبق أمام إسرائيل من خيار سوى أن تركز على حفظ الذات وحماية مواطنيها.

ويثبت الوضع القائم حاليا على أرض الواقع، على نحو أفضل من أي خطب بلاغية، أن الإجابة على القضية الفلسطينية تكمن أولا وأخيرا، لا لدى إسرائيل، ولكن لدى القيادة الفلسطينية ذاتها. فالجانب الفلسطيني هو الذي رفض مرارا وتكرارا حل الدولتين القائم على اعتراف حقيقي وتقديم تنازلات ملموسة، والفلسطينيون هم الذين ما زال يتعين عليهم أن يقبلوا بهذا الحل.

والدليل على هذه الأزمة في القيادة يتمثل في المتكلم الذي اختار أن يظهر اليوم بالنيابة عن الشعب الفلسطيني. فاروق قدومي، المعروف بتطرفه ومقاومته حتى النهاية، رفض حتى الانضمام إلى شعبه في الضفة الغربية وغزة، بسبب رفضه لعملية السلام التي أوجدت السلطة الفلسطينية هناك في المقام الأول. وبقيادة كهذه، فلا عجب إذن أن تكون بعثة المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة بعيدة كل البعد عن الحقيقة على أرض الواقع، وأن تواصل متابعة مبادرات في هذه المنظمة تتناقض مع كل الاتفاقات التي تم التوصل إليها - بداية بإعلان المبادئ في عام ١٩٩٣، وحتى خارطة الطريق اليوم.

وترتبط أحلام الفلسطينيين والإسرائيليين بصورة وثيقة بتنفيذ الفلسطينيين، مرة واحدة وبصورة نهائية، لالتزامهم بمكافحة وتفكيك الإرهاب، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وخارطة الطريق. ومن شأن تنفيذ الالتزام الفلسطيني بحسن نية أن يؤدي إلى تجنب تنفيذ التدابير الإسرائيلية لمكافحة الإرهاب وبمهد الطريق للمفاوضات

سراح مئات من السجناء الفلسطينيين كتدبير لبناء الثقة نفذ إضافة إلى شروط خارطة الطريق وعلاوة عليها، وبالنسبة، شارك بعضهم فيما بعد في قتل مدنيين إسرائيليين؛ والجلاء عن كثير من المواقع الأمامية غير المأذون بها التي أنشئت في أرجاء الضفة الغربية؛ والإذن بدخول أكثر من ٤٠ ٠٠٠ عامل فلسطيني يوميا من الضفة الغربية وغزة للعمل داخل إسرائيل، كخطوة لتحسين الحالة الاقتصادية للسكان الفلسطينيين؛ والإذن بالتشغيل اليومي لـ ١٥ ٠٠٠ عامل إضافيين للعمل في مجمعات صناعية خاصة كائنة بين إسرائيل ومناطق للسلطة الفلسطينية، مما قدم دفعة أخرى للاقتصاد الفلسطيني؛ وفتح أرصفة الموانئ للسماح بوصول زهاء ٢ ٠٠٠ شاحنة يوميا لنقل البضائع والمنتجات والمواد الخام فيما بين الضفة الغربية وغزة وإسرائيل والأردن ومصر؛ والإذن بدخول السياح إلى بيت لحم والخليل، والسياحة مصدر دخل هام للاقتصاد الفلسطيني؛ وإزالة عوائق الطرق ونقاط التفتيش من أرجاء الضفة الغربية وغزة بغية تحسين حرية الحركة للشعب الفلسطيني؛ وتوسيع منطقة الصيد الفلسطينية إلى ١٢ ميلا من ساحل غزة بغية تعزيز هذا القطاع الاقتصادي الرئيسي.

بيد أن السلطة الفلسطينية لم تفعل شيئا لتنفيذ التزامها الأساسي بخارطة الطريق بأن تحارب المنظمات الإرهابية، بينما حاول الإرهابيون استغلال كل محاولة أقدمت عليها إسرائيل لتسهيل أحوال الحياة اليومية للفلسطينيين كفرصة لتجديد هجماتهم على المواطنين الإسرائيليين. واستغلوا حرية التنقل الميسرة لتهريب الهاربين والأسلحة وقنابل مدافع الهاون وصواريخ المدفعية وحتى الأحزمة الانتحارية بين القرى والمدن الفلسطينية واستغلوا مرور العمال إلى داخل إسرائيل ليتوغلوا في المدن الإسرائيلية وينفذوا هجمات انتحارية. وفي الوقت الحاضر، يظل العنف والإرهاب مستمرا بلا هوادة، وتظل بنية الإرهاب التحتية

تقدير وفدي لتقرير السيد كوفي عنان، الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/58/416، والحافل بمعلومات مفيدة.

تعرب زامبيا عن تأييدها ودعمها التامين للمبادرات الجارية حاليا الرامية إلى التوصل إلى تسوية لأزمة الشرق الأوسط، والتي تضطلع الولايات المتحدة الأمريكية فيها بدور رائد. ويأمل وفدي أن يتم على النحو الأوفى تحقيق وتنفيذ جميع الأحكام المتضمنة في خارطة طريق الشرق الأوسط والتي يجري حاليا توكيدها والاتفاق عليها.

ولذلك يحدو زامبيا الأمل بأن يقدم المجتمع الدولي الدعم لخارطة الطريق وللعمل الهام الذي تؤديه المجموعة الرباعية سعياً إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، والقرارات الأخرى ذات الصلة بهذه القضية.

بيد أن وفدي يشعر بالانزعاج لأنه لم يتحقق خلال الفترة قيد الاستعراض أي تقدم جاد في العمليات السياسية يوطد خارطة الطريق. وفي المجال الأمني، على سبيل المثال، استمر بناء الجدار في الضفة الغربية المحتلة والمناطق القريبة من القدس الشرقية. ولا يعمل الجدار إلا على تقويض الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الصراع وإلى تحقيق رؤية منطقة تعيش فيها الدولتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب في سلام وأمن كما هو محدد في خارطة الطريق.

وتؤمن زامبيا بأن عملية خارطة الطريق توفر، حالياً، تسوية قادرة على البقاء لمسألة الشرق الأوسط. ومن المهم أن تدعم الأمم المتحدة هذه العملية بتوفير موارد وافية للآليات التي من شأنها أن تيسر اكتمالها. ووفقاً لذلك، يود وفدي أن يشدد على دور وأهمية شعبة الحقوق الفلسطينية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وينبغي السماح للشعبة بالاستمرار في عملها دعماً لأهداف اللجنة وبرامجها.

السلمية التي هي الضمان الحقيقي لرفاهية ورخاء وأمن شعوب المنطقة.

وتظل إسرائيل على استعداد للتفاوض مع أي قيادة فلسطينية يتفق سلوكها مع التعهدات والالتزامات الفلسطينية الأساسية التي تتسم بأهمية جد حيوية لعملية سلام قابلة للحياة، يمكن أن تنشأ من خلالها دولة فلسطينية مسالمة وديمقراطية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

وتظل إسرائيل على استعداد لتنفيذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق، وعلى استعداد لتقديم تنازلات مؤلمة، وعلى استعداد لمساعدة قيادة فلسطينية تلتزم بالسلام، ولتيسير الأمور لها في الوفاء بالتزاماتها. ونأمل الآن، بعد أن تشكلت وزارة فلسطينية جديدة، أن يظهر على الجانب الفلسطيني استعداد للعمل. وبما أننا نؤمن بالسلام والأمن لجميع شعوب المنطقة فإننا نؤمن أيضاً بأنه سيظهر ذات يوم شريك فلسطيني يعمل من أجل السلام.

إن قضية فلسطين، التي ناقشناها هنا اليوم في الجمعية العامة، لن تحل إلا في المنتدى وفي المكان اللذين يعتد بهما - من قبل الشعب الفلسطيني وفي المنطقة. وإن القيادة الفلسطينية التي تحرض حقاً على رفاهية الشعب الفلسطيني لن يمكنها أن تواصل دعم الإرهاب ورفض حقوق الآخرين. وإذا ظهرت قيادة فلسطينية تكرس نفسها للديمقراطية والتعايش معا وتمتلك الشجاعة والحكمة لتقديم تنازلات في سبيل السلام، فإن القضية الفلسطينية ستحل نفسها بنفسها، وعندما يتحقق ذلك، ستكون إسرائيل هناك لتتشاطر وتعزز الرفاهية الوطنية والرخاء للشعبين كليهما.

السيد موسامباتشيمي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية):

يود وفدي أن يشترك مع الوفود الأخرى في هذه المناقشة بشأن القضية الفلسطينية. وتبعاً لذلك، أود أن أعرب عن

الدولي، تظل العمليات العسكرية تسهم في زيادة الخسائر بالأرواح البشرية. فالإعدام بدون محاكمة ووضع العقوبات أمام إيصال المساعدة الإنسانية ينتهكان الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. وأخيرا، فإن الاشتباكات اليومية تضر بالسكان المدنيين وتخلق حالة من الشلل الاجتماعي والاقتصادي، الذي تسبب تفاقمه عمليات الحصار والإغلاق.

إن الاحتياجات الأمنية لا يجوز أن تولى الأولوية على ممارسة الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولجميع شعوب المنطقة الحق الشرعي في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها. وقد أكد هذا بالفعل قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). وإن الاعتراف المتبادل الذي تم بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي تمثل الشعب الفلسطيني، يمثل تقدما كبيرا ويهيئ الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية حاسمة لقضية فلسطين.

لكن التدابير الانفرادية والانتقامية التي تنفذها إسرائيل، فضلا عن الهجمات التفجيرية التي يشنها المتعصبون الفلسطينيون، تعوق بشكل خطير الجهود الرامية إلى جمع الطرفين معا. ويهدد الجمود الحالي في المفاوضات بزعة استقرار المنطقة بأسرها، كما أنه ينشئ مأزقا يشكل مرتعا خصبا للتعصب وبؤرة للنشاط الإرهابي. وفي هذا السياق، تمثل خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وأيدها مؤخرا مجلس الأمن نهجا ابتكاريا قابلا للتطبيق في الأجل القصير، وإن طرقي الصراع قبلا بها. كما أنها توفر فرصا حقيقية للسلام لجميع الأطراف.

وينبغي أن تؤخذ في الحسبان المبادرات الكبيرة الأخرى، من قبيل اتفاق جنيف بين ممثلي المجتمع الإسرائيلي والفلسطيني. إن الطرفين المعنيين وصلا إلى مفترق للطرق. ولا خيار لهما سوى تفادي الانجرار إلى دوامة العنف والسير

وقد قدم البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين بإدارة شؤون الإعلام إسهاما كبيرا في إبلاغ وسائط الإعلام والجمهور قاطبة بالمسائل ذات الصلة فيما يتعلق بفلسطين. ويود وفدي أن يرجو من الأمين العام مواصلة هذا البرنامج مع إبداء المرونة الضرورية بحسب ما تقتضيه التطورات.

في الختام، تود زامبيا أن تشاطر بقية المجتمع الدولي في الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي صادف أمس. ونشيد باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ووفدي، كالعهد به، سيؤيد مشروع القرار الذي سيجري اعتماده بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

السيد اندرياناريفيلو - رزافي (مدغشقر) (تكلم

بالانكليزية): اسمحو لي أن أشيد برئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، السيد بابا لويس فال، الذي سمحت طاقته الدينامية وتفانيه بأن تنفذ اللجنة هذا العام أيضا ولايتها بنجاح.

الواقع، أن قضية فلسطين تبقى أحد أهم الشواغل في عصرنا. وفي السياق الشامل لعالم معقد متقلب، تتحمل منظماتنا الواجب وكذلك المسؤولية عن النظر في جميع جوانب قضية فلسطين إلى أن توجد تسوية عادلة ودائمة لها.

ولم يدخر أميننا العام جهدا في البحث عن سبل ووسائل إيجاد تسوية سريعة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وإن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بدورها، واصلت دعم جميع المبادرات المصممة لتسوية قضية فلسطين من جميع جوانبها.

وما زالت التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل مصدرا لقلق كبير. وبالرغم من شجب المجتمع

حجب حصتها في الميزانية لهاتين الهيئتين، وستستمر أيضا في السعي إلى إلغاء هاتين الهيئتين.

وعلى مستوى أوسع، لا تتوافق إدانة هاتين الهيئتين مع مساندة الأمم المتحدة لجهود مبعوثي المجموعة الرباعية الرامية إلى تحقيق تسوية للصراع عادلة ودائمة قائمة على وجود دولتين على أساس خارطة الطريق بالاستناد إلى الأداء، والتي تطالب بالعمل من جانب جميع الأطراف.

ومشروعاً للقرارين المقدمان في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال بشأن الحالة في الشرق الأوسط مماثلان جدا للقرارات التي اعتمدت في العام الماضي وينطويان، بالتالي، على المشاكل. ونحن نرى أن مشروع القرار بشأن القدس يتصدى لقضايا ينبغي، بل ويجب، أن تحسم في مفاوضات المركز النهائي بين الطرفين نفسيهما. وبالمثل، يحاول مشروع القرار بشأن الجولان السوري فرض تسوية ينبغي البت فيها من خلال استئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية.

وأناشدكم، أيها الزملاء، أن نعمل على نحو بناء من أجل التوصل إلى حل بشأن الشرق الأوسط من خلال تهيئة بيئة سلمية، بيئة مؤاتية لمفاوضات مجدية بين الأطراف المعنية، وبذلك نساعد على إقامة دولة فلسطينية.

السيد رودريغس باريبا (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
تتزامن مناقشة البند ٣٨ من جدول الأعمال المكرس لـ "قضية فلسطين" مع الاحتفالات التي أقيمت بالأمس بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ورغم المطالبة المتكررة للمجتمع الدولي، ما فتئت الأزمة في الأراضي الفلسطينية تتفاقم بينما تستمر أعداد القتلى والجرحى في الازدياد - وغالبيتهم العظمى من المدنيين الأبرياء، وثلثهم من الأطفال. وتتواصل غارات القوات المسلحة الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية بينما يستمر نمو المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

في طريق السلام. وهذا يوطد توافق الآراء الذي نشأ في إطار المجتمع الدولي، الذي ما فتى مجمعا على تأييد أحكام خارطة الطريق. ومتروك الآن للإسرائيليين والفلسطينيين أن يظهروا إرادة حقيقية فينتهزوا هذه الفرصة التاريخية للعيش في سلام وأمن.

السيد غيلمان (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية):
خلافاً للملاحظات المستفيضة التي أدلى بها بعض زملائي، وتوخياً للإيجاز، لن تكون ملاحظاتي طويلة. وما فتى موقف الولايات المتحدة من قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط واضحا بشكل كبير: فالولايات المتحدة تؤيد تأييدا تاما قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء وديمقراطية، ذات حدود آمنة ومعترف بها، تعيش في سلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل. وعلى وجه الخصوص في ضوء قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي أيد خارطة الطريق القائمة على الأداء التي وضعتها المجموعة الرباعية بوصفها سبيل المضي قدما في عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة تؤمن بأن قرارات الجمعية العامة التي تتناول مسألة الشرق الأوسط ينبغي أن تتوافق مع مبادئ خارطة الطريق ومؤتمر مدريد للسلام في ١٩٩١.

وتشعر الولايات المتحدة بقلق كبير من استمرار طرح مشاريع القرارات في إطار بند جدول الأعمال بشأن قضية فلسطين. وثمة هيتان من هيئات الأمم المتحدة - شعبة الحقوق الفلسطينية واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف - تكرسان فكرة أن طرفا واحدا في الصراع في الشرق الأوسط له حقوق ولكن ليس عليه أية مسؤوليات مصاحبة. وهاتان الهيئتان، بالترافق مع اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، يكلفان الأمم المتحدة ما يقرب من ٣ ملايين دولار كل عام. والولايات المتحدة ستستمر في

للإنسان والضرر المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني، أضيف في الأشهر الأخيرة بناء الجدار الفاصل على أرض فلسطينية. وإن عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة مبدأ يقره القانون الدولي. وما فتئ المجتمع الدولي يرفض الاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وبضم إسرائيل للقدس الشرقية والجولان، حسبما تنص قرارات مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١): وفي تلك المناسبات، كان رد فعل المجتمع الدولي المعبر عنه من خلال الأمم المتحدة واضحا وثابتا.

إن إسرائيل تصور بناء الجدار الفاصل على أنه تدبير أممي، ولكن الجدار يبني على أرض فلسطينية والغرض منه هو إغلاق نسبة ١٦ في المائة من مساحة الضفة الغربية بما في ذلك أراضي المزارع وموارد المياه والقرى، ويعني ذلك ضمًا فعليًا تتخذ فيه الحالة الأمنية ذريعة سافرة للتوسع الإقليمي من جانب إسرائيل.

إن الجدار الفاصل وزيادة المستوطنات وشق الطرق الأمنية بين المستوطنات وإسرائيل أعمال تشكل توسعًا إقليميًا واضحا على حساب الشعب الفلسطيني وحقه الثابت في تقرير المصير على حساب إنشاء دولة مستقلة وذات سيادة. وإن تحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى باننوستانات يؤدي إلى تغييرات جديدة في الميدان تزيد من تعقيد المفاوضات المستقبلية المحتملة بشأن المركز الدائم ويبتل إمكانية إقامة دولة فلسطينية مجاورة على جميع أراضيها.

ويعرب الوفد الكوبي عن امتنانه لنشر تقرير الأمين العام المعد بموجب قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٣، الذي ينص على أن إسرائيل لا تفي بطلبات الجمعية العامة وأنه يجب عليها وقف وإلغاء تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويهدد الشلل الاقتصادي الناجم عن الاحتلال العسكري ونقاط التفتيش وحواجز الطرق بقاء قطاع كبير من السكان الفلسطينيين الذين يعيش ٦٠ في المائة منهم تحت خط الفقر. ولا بد أن ندين بشدة تدمير المنازل والأصول والأماكن الدينية والثقافية والتاريخية، وكذلك المؤسسات الحيوية التي تشكل البنية التحتية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وانتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني هو أفظع الانتهاكات المرتكبة على هذا الكوكب وأوسعها نطاقًا وأكثرها منهجية.

واليوم، ندين مرة أخرى الحصار المفروض على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، الذي لا يستطيع التحرك خارج مقره، ناهيك عن السفر إلى الخارج حيث أنه مهدد بالنع من العودة إلى بلاده.

إن أعمال الاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدام بلا محاكمة تحدث يوميا على نحو مؤسسي. وإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل لا يعرف أي حدود ويجب إدانته.

وترى كوبا أن الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيليين هو كفاح مشروع ولن يقهر، وتعرب عن تضامنها مع المقاومة والثورة الفلسطينيتين.

وفي الوقت نفسه، تدين كوبا الهجمات الانتحارية والأعمال الأخرى التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين، أولئك الضحايا الأبرياء لدوامه العنف التي تتسبب فيها سياسات حكومتهم نفسها. ونعارض أيضا استغلال هذه الأعمال المتفرقة بغرض التشكيك في ممارسة الشعب الفلسطيني للدفاع المشروع عن النفس ولتبرير الإجراءات المتخذة ضد السكان الفلسطينيين، سواء كانت انتقائية أو واسعة النطاق.

وإلى جانب ذلك التاريخ الطويل من العدوان والمستوطنات غير القانونية وانتهاك الحقوق الأساسية

الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والتي ترفضهما كوبا رفضاً قاطعاً.

إن كوبا تدين جميع أعمال العدوان والاحتلال وإرهاب الدولة التي تقترفها إسرائيل وتكرر مجدداً تضامنها مع الشعب الفلسطيني. وتناشد جميع الوفود أن تصوت مؤيدة لمشاريع القرارات الأربعة المقدمة إلى الجمعية العامة هذه تأييداً للقضية الفلسطينية، بما في ذلك حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة على أرضه وعاصمتها في القدس الشرقية.

السيد عروة (السودان): يشرفني أن أتقدم لسعادة السفير بابا لويس فال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولأعضاء لجنته الموقرين، بخالص الشكر والتقدير على الجهود التي بذلوها في سبيل إحقاق الحق الفلسطيني، وكشف زيف الاحتلال الإسرائيلي وممارساته المؤسفة التي ساهمت في إطالة معاناة الشعب الفلسطيني.

إننا، وإذ نعتبر القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، والمحور الحقيقي لمشكلة الشرق الأوسط، نرى أن غياب الحل العادل لها يؤدي إلى التدهور المستمر للأوضاع الأمنية في كامل المنطقة، رغم الهدنات المستمرة التي ظلت تعلنها السلطة الفلسطينية والفصائل الأخرى من طرف واحد، بينما لا تبالي إسرائيل إطلاقاً بذلك، بل تعتمد إلى مواصلة التصعيد مستخفة بكل الجهود الإقليمية والدولية.

إن تعنت الحكومة الإسرائيلية ومضيها نحو تنفيذ سياستها الاستعمارية، يظهر جلياً في إصرارها على تدمير كل مقررات أوسلو ومدريد، ومحاولاتها تفكيك مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بل وتهديدات القيادة الإسرائيلية

وتتواصل الزيادة في عدد قرارات هذه الجمعية ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين والتي دأبت إسرائيل على انتهاكها وتحديها. كما أن انتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ هي انتهاكات جسيمة وتحدث بشكل يومي.

وفي إطار السعي إلى حل قضية فلسطين، يجب أن تؤدي الأمم المتحدة دوراً مهماً. وفي هذا المسعى، تقع على عاتق الجمعية العامة مهمة توجيه ذلك الجهد، بالنظر إلى العجز المؤكد لمجلس الأمن عن إنفاذ قراراته الملزمة.

وفي حالة قضية فلسطين، من الواضح أن هناك معايير مزدوجة تستخدم في مجلس الأمن. فمن الناحية العملية، كان نصف عدد المرات التي استخدمت فيها الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن، أي في ٣٩ مناسبة، يتصل بالحالة في الشرق الأوسط. ومن هذا العدد، كانت ٢٧ مرة منها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالحالة في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل بصورة غير مشروعة، ناهيك عن التهديدات الدائمة باستخدام حق النقض مما حال دون اعتماد عدد كبير من مشاريع القرارات التي لم تطرح حتى للتصويت أو التي تم تخفيف حدتها بدرجة كبيرة.

ومن أجل التقدم صوب تحقيق حل عادل للمشكلة الفلسطينية، يجب أن تعلق الولايات المتحدة فوراً دعمها المالي المخصص للأغراض العسكرية والإمدادات العسكرية لإسرائيل، وذلك يشمل الدبابات والطائرات المروحية والقذائف والطائرات التي تستخدم ضد المدنيين. وتفسر سياسة التواطؤ مع الاحتلال الإسرائيلي التي تتبعها الولايات المتحدة في البيانات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة من فوره فيما يتعلق بمهام شعبة الحقوق الفلسطينية ولجنة حقوق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ٣٨ من جدول الأعمال.

أود أن أبلغ الأعضاء بأننا سنتخذ إجراء بشأن مشاريع القرارات من A/58/L.23 إلى A/58/L.26/Rev.1، يوم الأربعاء ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كبنود ثان في الجلسة.

طلب عدد من الوفود ممارسة حق الرد.

أعطي الكلمة للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): قبل قليل، استمعت الجمعية العامة إلى مداخلة من الممثل الإسرائيلي، تعكس نفس طريقة التفكير، وحتى التعابير، التي استخدمها المختلون والمستعمرون عبر التاريخ. وهي مداخلة امتلأت أيضا ببعض الأكاذيب الثابتة والأساسية. وسأعطي ثلاثة أمثلة.

المثال الأول أن الجانب العربي قد رفض قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢)، وهو قرار التقسيم، بينما قبله الجانب الإسرائيلي. وبينما صحيح أن الجانب العربي لم يقبل القرار، فإن الجانب الإسرائيلي لم يكن صادقا قط في إعلان قبوله به. وبعد الحرب، حافظت إسرائيل على احتلال أكثر من نصف الأراضي المخصصة للدولة العربية، وعملت على ضمها إلى الدولة. وبعد الحرب مباشرة، عملت إسرائيل فوراً على تأكيد القدس الغربية كعاصمة لها، بدلا من الالتزام بأحكام القرار. والمنهج الأساسي لكل السياسات الإسرائيلية منذ ذلك الوقت كان، وما زال، التوسع والاستيلاء غير المشروع على الأرض الفلسطينية.

المثال الثاني، أن الجانب الفلسطيني، في مؤتمر كامب ديفيد، رفض عرضا باستعادة ٩٥ في المائة من الأرض المحتلة. في كامب ديفيد لم تُعرض خريطة واحدة. في كامب ديفيد أصرَّ الجانب الإسرائيلي على السيطرة على شريط حول الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة ١٠٠ عام. ووجود شريط

بإبعاد الرئيس الفلسطيني المنتخب، ياسر عرفات، والتي تعتبر سابقة خطيرة في التاريخ.

وأخيرا وليس آخرا، إن إقامة الجدار العازل الذي شرعت إسرائيل في بنائه بعمق سبعة أميال، سيبقي ١١ في المائة من أراضي الضفة الغربية بين الجدار والخط الأخضر للحدود، وسيؤثر ذلك على اقتصاديات أكثر من ٨٧٥ ألف فلسطيني، مما يستدعي ضرورة إيقافه بأسرع ما يمكن.

إن المجتمع الدولي الذي لا يواجهه كل هذه المخططات الإسرائيلية الشارونية الخطيرة بأكثر من قرارات الرفض وعبارات الاستنكار والشجب والتنديد، أو إصدار قرارات تضرب بها إسرائيل عرض الحائط، أن له الأوان لتحمل مسؤولياته، وعلى رأسه مجلس الأمن، وذلك بالضغط على إسرائيل للانصياع لقرارات الشرعية الدولية بما يحقق السلام والأمن في المنطقة. فأسلوب التعالي الذي تعامل به إسرائيل وحكومة شارون مع هذه القرارات قد أغراها بالمضي في ارتكاب المجازر والأعمال الوحشية ضد المدنيين والأبرياء العزل دون وازع أو ضمير.

نؤكد مجدداً بأن الطريق الذي يحقق الأمن لإسرائيل طريق واحد، وهو إنهاء الاحتلال، والانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية، والأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري، وبقية الأراضي اللبنانية، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ختاما، ندعو من هذا المنبر كافة الدول المحبة للسلام أن تقف بقوة لإجبار إسرائيل على الاستجابة لقرارات الشرعية الدولية، للمحافظة على هيبة هذه المؤسسة. وعلى المجتمع الدولي التحرك فوراً لتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، لتحقيق السلم والأمن في المنطقة، ولتسوية قضية فلسطين سلميا وبصورة نهائية.

طوال ٣٧ عاما. نحن شعب أكثر من نصفه لاجئون، لأكثر من ٥٥ عاما، ويأتي البعض ليقول: لماذا ليس هناك توازن؟ توازن مع ماذا؟ بين المحتل والدولة القائمة بالاحتلال؟ بين اللاجئين ومن احتل بيته؟ كيف يمكن أن تكون هناك معاملة مثيلة للطرفين؟

عندما تقوم فلسطين، وعندما يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته، سنكون في غاية السعادة لكي نتبادل مع جيراننا، بما في ذلك إسرائيل، منافع العلاقة الطبيعية وسنكون سعداء لأننا هنا لتلقى الدعم المتساوي من قبل الأمم المتحدة.

السيد شاحام (إسرائيلي) (تكلم بالانكليزية): ذكر المراقب الفلسطيني أننا كذبتنا. وأنا أقول إننا ذكرنا الحقيقة. لكن في بعض الأحيان، تكون التصرفات والأفعال على أرض الواقع أهم من الكلمات.

المواطنون الإسرائيليون الآن أهداف وضحايا لأشرس هجمات الإرهاب وأكثرها وحشية في التاريخ الحديث. فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عندما قرر ياسر عرفات أن يتحول إلى الإرهاب في أعقاب رفضه التوصل إلى حل توافقي في مؤتمر قمة كامب دافيد للسلام قبل ذلك بأشهر قليلة، قتل الإرهاب الفلسطيني أكثر من ٩٠٠ إسرائيلي وأصيب حوالي ٦٠٠٠ بجروح خطيرة في حوالي ٢٠٠٠٠ هجوم يتراوح بين كمائن المدافع الرشاشة على الطرق والتفجيرات الانتحارية في المطاعم المزدهمة.

هذا الإرهاب لم ينشأ عفويا من فراغ. إنه نتيجة لجهود منهجية منسقة قامت به القيادة الفلسطينية الحالية لتحريك وتحييض بل وابتزاز أضعف عناصر المجتمع الفلسطيني لتلقى حتفها من أجل قتل إسرائيليين. وهناك قدر كبير من الأدلة الدامغة التي توثق تحريض السلطة الفلسطينية لأطفالها على الكراهية والعنف والموت في سبيل الله، أي

يعني عدم وجود حدود دولية، ويعني في حقيقة الأمر إلغاء جوهر وجود دولة فلسطينية. وهذا كله ناهيك عن المواقف المرفوضة حول القدس وحول حقوق اللاجئين. وفيما بعد، أصبح الأمر مختلفا، من خلال مبادرة الرئيس كليتتون، والتي قبلها الطرفان، مع بعض التحفظات، وهو ما أدى إلى المفاوضات الجادة الوحيدة بين الطرفين في طابا، وهي المفاوضات التي حققت إنجازات ملموسة.

المثال الثالث، أو الكذبة الثالثة، أن الحكومة الإسرائيلية الحالية تريد السلام وتقبل بالدولتين. لماذا إذن يستمر التوسع الاستيطاني؟ لماذا يستمر الاستعمار الاستيطاني لبلادنا؟ لماذا تقوم سلطة الاحتلال، بالأمس فقط، بإقامة مستعمرة جديدة في القدس الشرقية العربية؟ لماذا يبني الجدار التوسعي الذي يقضي على إمكانية الدولتين؟ لماذا ترفض اتفاقية جنيف التي وقعت بالأمس، ويتهم الإسرائيليون الذين أنجزوها بالإضرار بمصالح الدولة، ويتهمون، حتى من قبل الحكومة، بأنهم خونة.

نحن نتحدى ممثل إسرائيل أن يقبل الآن، أمامكم، قيام الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧. هذا سيقود حتما وفورا إلى السلام. نحن واثقون أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك، للأسف، لأن الحقيقة هي أنه بالنسبة للسيد شارون وحكومته وسفيره، كما جاء في خطابه، فإن قضية فلسطين ليست قضية إطلاقا. إنه يقول إن "قضية فلسطين ليست قضية على الإطلاق".

في الخطاب الإسرائيلي، وفي خطاب آخر استمعنا إليه قبل قليل، اتضح معنى أن موقف الأمم المتحدة أو قراراتها تدعم طرفا أو تفضل طرفا على الآخر. مرة أخرى، تلك طريقة تفكير فظيعة. نحن شعب محروم، بلا دولة وبلا حقوق، نحن شعب محتل، تحت الاحتلال، معرض للاستعمار الاستيطاني، نحن شعب تعرض لحملة قمع مستمرة

فلنتذكر أن السلطة الفلسطينية تستخدم التمويل الدولي في تشجيع تحول الأطفال الفلسطينيين إلى قتلة انتحاريين، على سبيل المثال، فإن المخيمات الصيفية التي تسمى بأسماء مهاجمين انتحاريين تمولها منظمة الأمم المتحدة للطفولة. والكرامية، ومناهضة السامية والتشجيع على الشهادة تظهر في الكتب الدراسية للسلطة الفلسطينية أيضا. وتبرز قصيدة شعر بعنوان "الشهيد" في كتاب مدرسي جديد للسلطة الفلسطينية وتتضمن عبارة "أرى موتي وأسرع الخطى نحوه". ولا يمكن أن يكون هناك تحريض على الكراهية والعنف أكثر من تكرار تصوير الإرهابيين الفلسطينيين على أنهم قدوة للأطفال.

وبينما تستخدم شرائط الفيديو الغنائية في أنحاء العالم لتسليّة الأطفال، فإنها تستخدم في ظل السلطة الفلسطينية لتلقين الأطفال الكراهية، والعنف وطلب الشهادة. والقناة التعليمية بالتلفزيون الرسمي التابع للسلطة الفلسطينية تذيع بانتظام شرائط فيديو غنائية تلهب المشاعر وتصور ممثلين يقومون بأدوار ينفذ فيها إسرائيليون أعمال قتل أشبه بالإعدام لرجال كبار السن، ونساء وأطفال، أو يفجرون أمهات مع أطفالهن الرضع. ولا يقتصر الأمر على تعليم الأطفال الكراهية والعنف عن طريق الفيديو فحسب، وإنما يشجعون علانية على أن يطلبوا الموت عن طريق الشهادة. ومقاطع الفيديو، التي تهدف إلى التغلب على خوف الطفل الطبيعي من الموت بتصوير الطفل الشهيد بأنه بطل وربط الجأش أذيعت في التلفزيون المملوك للسلطة الفلسطينية آلاف المرات خلال السنوات الثلاث الماضية وثمة مقطع تقشعر له الأبدان بشكل خاص موجه للأطفال ينتهي بعبارة "اطلب الموت، توهب لك الحياة الآخرة".

عن طريق هذا التلاعب المقيت بعقول الأطفال الطيبة، حولت القيادة الفلسطينية الحالية أرواح الإرهابيين الانتحاريين الأطفال المشتتة إلى بطولة وطنية مثالية كيما

الشهادة. وتروج السلطة الفلسطينية لهذا التحريض من خلال سائر هياكلها الاجتماعية والتعليمية للأطفال الفلسطينيين بأكملها، بما فيها الأحداث الرياضية، والمخيمات الصيفية، وأشرطة الفيديو الغنائية للأطفال التي يعرضها التلفزيون العام بل وحتى في الكتب المدرسية. ويقدم اليهود واليهودية في صورة الشر الكامن. ووجود إسرائيل كدولة تترع عنه الشرعية وينكر، ويصور القتال ضد اليهود واليهودية على أنه عمل مبرر بل وبطولي.

على سبيل المثال، حولت وزارتا التعليم والرياضة التابعتان للسلطة الفلسطينية أبغض قتلة اليهود إلى نماذج وأبطال يحتذى بهم الشباب الفلسطيني. ويسمى العديد من المدارس، والأحداث الرياضية والبرامج التعليمية ومسابقات الأطفال بأسماء قتلة إرهابيين ومهاجمين انتحاريين. ولا تحسبن أن هذه مجرد مبادرات محلية بل يشارك فيها أعلى مستويات صانعي القرارات الفلسطينيين.

وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام تحديدا، شارك ياسر عرفات و ١٣ من زعماء السلطة الفلسطينية، دورة لكرة القدم تكريما لإرهابيين بارزين. وكان من بين زعماء السلطة الفلسطينية وزير شؤون المفاوضات، صائب عريقات، ومستشار الأمن القومي جبريل رجوب، ووزير الرياضة، عبد الفتاح حمائل، ومفتي السلطة الفلسطينية عكرمة سعيد صبري، و ١٠ آخرون من كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية. وكان كل فريق من فرق كرة القدم يسمى باسم إرهابي، ومن بينهم بعض أشنع القتلة الفلسطينيين، أمثال يحيى عياش، مهندس المتفجرات بحماس الذي كان أول من صنع القنابل الانتحارية، ودلال مغربي، وهي إرهابية هاجمت حافلة ركاب في ١٩٧٨، مما أدى إلى مقتل ٣٦ إسرائيليًا. وفي اختتام هذه الدورة، قام بتوزيع الجوائز الوزير عريقات نفسه.

الاعتداءات العنيفة. وعلى المدى البعيد، يتعين نزع سلاح الجماعات المتشددة.

وأحد الدروس المستفادة من تجربة وزارة أبو مازن أن الحكومة الإسرائيلية لها دور حيوي في تمكين الفلسطينيين من مكافحة الإرهاب. والسلطة الفلسطينية بحاجة إلى توسيع مجال حركتها، على المستويين السياسي والجغرافي، على حد سواء، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعاون مع الحكومة الإسرائيلية. ومن المهم أن تفي إسرائيل الآن بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق. وهذا يتضمن وقف العمليات العسكرية، وإلغاء حالات الإغلاق، ووقف اغتيال الفلسطينيين وتدمير المنازل الفلسطينية وتجميد جميع أنشطة الاستيطان، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات.

هناك مسألة أخرى لا تزال تثير قلق الحكومة النرويجية هي مسألة الجدار العازل الذي يجري بناؤه أساسا على أرض فلسطينية. والنرويج تعترف اعترافا تاما بحق إسرائيل المشروع في حماية مواطنيها من الإرهاب. ومع ذلك، فكون الجدار يبنى الآن على أرض فلسطينية يشكل، في رأي النرويج، ضما فعليا لتلك الأراضي. وسوف تتأثر الحياة اليومية لعدد كبير من الفلسطينيين من جراء ذلك. وقد يؤثر الجدار العازل أيضا على نتائج مفاوضات المركز النهائي، لأن الجدار يمكن أن يشكل عقبة أمام إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء على إقليم متصل الأراضي. والنرويج تحت إسرائيل على وقف وإلغاء بناء الجدار العازل في الضفة الغربية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عليموف (طاجيكستان).

علمنا أن هناك اتصالات بين الطرفين وأنه يجري الإعداد لعقد سلسلة من الاجتماعات بين الإسرائيليين والفلسطينيين على مستويات مختلفة خلال الأسابيع المقبلة.

يقتدي بها كل الأطفال الفلسطينيين الآخرين. وللأسف، أن هذه الحملة لتصوير القتلة على أنهم قذرة تحقق نجاحا.

وفي مقابلة عرضها التلفزيون الفلسطيني مؤحرا، أفصحت فتيات فلسطينيات عن شعورهن بشأن الإرهاب الانتحاري. وأدلت بنت اسمها يسرا ببيان معبر تماما قائلة "بطبيعة الحال، الشهادة، شيء جيد، وكل طفل فلسطيني عمره، مثلا، ١٢ عاما يقول 'يا رب، أتمنى أن أكون شهيدا'". إن ذلك أمر مخيف، أليس كذلك؟ السماح لأطفال صغار بأن تجرى لهم مقابلة على التلفزيون بشأن رغبتهم في أن يموتوا أمر يتجاوز كل المعايير. هذه ليست ثقافة سلام، إنها ثقافة موت.

البند ٣٧ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام (A/58/278 و A/58/416)

مشروعا القرارين (A/58/L.27 و A/58/L.28)

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): بعد فترة طويلة لم يحرز خلالها أي تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، يبدو أن هناك الآن ما يبرر التفاؤل الحذر. الفلسطينيون لديهم حكومة جديدة. ورئيس الوزراء قريع أعرب في خطاب توليه منصبه أمام المجلس التشريعي الفلسطيني عن إصرار واضح على تنفيذ تدابير لمكافحة الإرهاب، وفقا لخارطة الطريق. ونحن نتوقع أن يبذل الفلسطينيون جهدا واسع النطاق لمكافحة الإرهاب. والتزام الفلسطينيين بوقف لإطلاق النار (هدنة) سيكون خطوة إيجابية أولى. ونأمل أن ينجح الفلسطينيون، بالتعاون مع المصريين، في إقرار هدنة بأسرع وقت ممكن. لكن، يجب على السلطة الفلسطينية أيضا أن تمارس ضبط النفس وتلقي القبض على الأفراد والجموعات الذين يخططون وينفذون

وكان للأمم المتحدة دور كبير في إنهاء الكثير من الصراعات في العالم إلا منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر بؤرة توتر دائم وصراع محتدم بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسوريا، فضلا عن مزارع شبعا في لبنان.

ونعود في هذه الدورة لنناقش، مرة أخرى، بند الحالة في الشرق الأوسط، وقد مضى على هذا البند قرابة ٣٣ عاما، وما فتئت الجمعية العامة تنظر فيه لأن الوضع لا يزال يراوح في مكانه، إن لم يكن قد أصبح أسوأ مما كان عليه في السنوات الماضية، رغم صعوبة تلك السنوات ومرارتها.

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وصلت إلى مرحلة من الخطورة قد يكون من الصعب السيطرة عليها. وإذا ما بحثنا عن الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع المتأزم وعمدنا إلى التدقيق فيها، يتبين لنا أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشريف، هو السبب الرئيسي والجوهري لما آل إليه الوضع حاليا من تدن وتدهور. ومما يؤسف له أن قوة الاحتلال ما انفكت تُمعن بالتفنن في استخدام كافة الوسائل لتكريس احتلالها، بل إنها تستخدم وسائل وطرق لم يسبق لأية قوة احتلال في العالم أن استخدمتها، وتمارس بطشها بعنف مستخدمة لتحقيق مآربها قوة عسكرية جبارة ضد شعب أعزل سلاحه العزم والإصرار على محاربة القوة المحتلة.

ولا مرأى في أنه لا يوجد صراع آخر في العالم حتى الآن قد ولد من مشاعر الكراهية والعنف واستخدام القوة الجبارة بالقدر الذي ولده الصراع في الشرق الأوسط. فمنذ أن قامت إسرائيل بعد حرب ١٩٤٨ باحتلال جزء كبير من أرض فلسطين وعمدت إلى تهجير وطرد وقتل سكانها الأصليين وإقامة المستوطنات غير القانونية عليها، واصلت مسلسل الاحتلال، فقامت عام ١٩٦٧ باحتلال المزيد من الأراضي العربية، وفي مقدمتها قطاع غزة والضفة الغربية، بما

ونحث الطرفين على سرعة الاتفاق على استئناف تنفيذ خارطة الطريق. ومع ذلك، فإن المشاركة الدولية القوية مهمة أيضا. والقرار الذي اتخذ بالإجماع مؤخرا في مجلس الأمن لإقرار خارطة الطريق يبين أن خطة السلام هذه، التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال والحل القائم على وجود دولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تلقى تأييدا دوليا واسعا.

هناك درس آخر مستفاد من تنفيذ خارطة الطريق حتى الآن هو أنه ينبغي أن تكون هناك خطة واضحة لا لبس فيها وذات مؤشرات مرجعية وجدول زمني للتنفيذ. وعلاوة على ذلك، فإن أي خطة سلام قائمة على الأداء تحتاج إلى آلية لرصد تقدمها. وبالفعل، فإن خارطة الطريق تدعو إلى إنشاء آلية للرصد، وتعتقد النرويج أن تلك الآلية حيوية لنجاح خارطة الطريق. لذلك، تشجع النرويج المجموعة الرباعية على مواصلة جهودها لإنشاء آلية رصد فعالة في أقرب وقت ممكن.

والنرويج، بصفتها رئيس لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين، ستدعو بموجب خارطة الطريق، إلى عقد اجتماع للمانحين في روما في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وسوف يمثل إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وزيرا خارجيتهما. وغرض الاجتماع هو الإعراب عن الدعم الدولي لجهود السلام، وتعبئة الموارد المالية لصالح السلطة الفلسطينية ومناقشة عملية الإصلاح في السلطة الفلسطينية، وأيضا التدابير الإسرائيلية لتيسير جهود المانحين الدوليين. ونأمل أن يعزز ذلك الاجتماع عملية السلام ويشجع على مواصلة الجهود الإسرائيلية والفلسطينية لتحقيق ذلك الهدف.

السيد المنصور (البحرين): تتواتر الأعوام، عاما بعد عاما، وتتغير الظروف الدولية في مناطق العالم، وينحسر الاحتلال ويكاد ينتهي في أكثر المناطق من بقاع الأرض.

المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وهو ما أكدت عليه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، الذي يعتبر قرار إسرائيل في ما يتعلق بفرض قوانينها وإدارتها وولايتها القضائية على الجولان السوري المحتل لاغيا وباطلا وليس له أي مفعول قانوني.

فلقد قامت إسرائيل إثر احتلالها للجولان العربي السوري عام ١٩٦٧ بسن تشريعات وابتداع قوانين تناقض الأعراف والمواثيق الدولية، ولم تتورع في تطبيقها عن استخدام شتى الوسائل ومختلف الطرق بغية تحقيق أهدافها الرامية إلى سلخ ما تحتله من أراض في الجولان عن الجمهورية العربية السورية، فعمدت إلى تهويد السكان وزرع المستوطنات البالغ عددها الآن أربعا وأربعين مستوطنة.

ومن المفارقات الغريبة في مسلك إسرائيل التزوع نحو التمسك بالاحتلال، وتصعيد ممارساتها المعتادة ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والسوريين في الجولان المحتل، ومواصلة شن اعتداءاتها الوحشية دون أي اعتبار للمواثيق الدولية، ومنها عدوانها على قرية عين الصاحب في سورية في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، رغم استمرار الجهود الدولية من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط.

وصدرت قرارات عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة أكدت جميعها على الوضع غير القانوني للمستوطنات الإسرائيلية، فالقرار ٤٤٦ (١٩٧٩) أكد فيه مجلس الأمن أن لا قيمة قانونية لهذه المستوطنات، كما أن القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) أوضح بجلاء أن توطين إسرائيل لقسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في الأراضي الفلسطينية وغيرها

فيها القدس الشرقية التي أعلنتها عاصمة أبدية لإسرائيل. وصدرت قرارات مجلس الأمن، ومن ضمنها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذان أكدا على عدم مشروعية احتلال أراضي الغير بالقوة، والقرار ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي قرر فيه مجلس الأمن عدم الاعتراف بما سمي القانون الإسرائيلي المتعلق بالقدس. ولم تأبه إسرائيل بكل هذه القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، بل ضربت بها عرض الحائط وواصلت الاستهتار بها. ولم تصغ إسرائيل قط لرفض المجتمع الدولي للإجراءات غير القانونية التي استهدفت تغيير الطبيعة السكانية والعمراية لمدينة القدس، بل واصلت انتهاجها لسياسة ممارسة القوة والعنف بغية فرض واقع جديد هدفه إضفاء الطابع الإسرائيلي على هذه المدينة المقدسة. ولم يقف نهمها عند حد في ما يتصل بابتلاع الأراضي العربية، إذ أنها واصلت انتهاج تلك السياسة ولم تكتف باحتلال الأراضي الفلسطينية، فقامت باحتلال الجولان السوري والجنوب اللبناني الذي ناضل أبناؤه ضد هذا الاحتلال ببسالة وأجبروه على الانسحاب منه صاعرا، باستثناء مزارع شبعاء التي لا تزال تمن تحت وطأة هذا الاحتلال البغيض.

ولكي تُثبت إسرائيل أقدامها في ما احتلته من أراض، فقد شرعت في إقامة المستوطنات في هذه الأراضي للتمكين من إدامة احتلالها، وجلبت المستوطنين المتطرفين من كافة أنحاء المعمورة للإقامة في تلك الأراضي العربية المحتلة، وزودتهم بكافة الأسلحة لترهيب السكان الأصليين وتهجيرهم من أراضيهم بالقوة والقتل وترويعهم بارتكاب المجازر، دون مراعاة للمواثيق الدولية ولحقوق الإنسان. وكونت إسرائيل بؤرا استيطانية في كافة الأراضي المحتلة بصورة لم يسبق للعالم أن رأى لها مثيلا من قبل. وعمدت إلى تغيير معالمها العربية واستغلال ثروتها ومواردها الطبيعية بما يتناقض وأحكام الصكوك الدولية، كاتفاقية جنيف الرابعة

الحقيقة على نحو واقعي، فمهما استخدمت إسرائيل القوة العسكرية الجبارة لتكريس احتلالها، فإنها لن تطمس الحقيقة بالقوة، بل ينبغي لها من خلال عملية سلمية عادلة وشاملة أن تبادر إلى حل هذا الصراع الذي امتد طويلا ولم تستطع حله بالقوة والاحتلال، فمهما طال الأمد وامتدت السنوات سيبقى الواقع هو الأصل والحق والعدل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لكي يعرض مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين A/58/L.27 و A/58/L.28.

السيد عطا (مصر): اقترن بدء أعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية بمرور خمسة وعشرين عاما على توقيع إطاري السلام اللذين تم التفاوض بشأنهما في كامب دافيد. ورغم فترات ومراحل اقترن خلالها الأمل بالترقب لإحلال السلام الشامل والدائم والعدل في الشرق الأوسط، تعرضت المنطقة خلال فترات أخرى، لصدمات مسلحة ومواجهات ممتدة كانت لها آثارها العميقة وانعكاساتها الواضحة في عرقلة جهود السلام التي عملت من أجلها مصر بكل موضوعية والتزام واضح، لتوفير كل الفرص الجادة لتحقيق هذا السلام الشامل والعدل لدول وشعوب الشرق الأوسط.

وعملت مصر، مع غيرها من القوى المحبة للسلام، ومن خلال الأمم المتحدة، التي كانت لها مسؤوليتها الرئيسية منذ اندلاع هذا الصدام، لتأمين ودعم العناصر الأساسية لتسوية مشكلة الشرق الأوسط بكل أبعادها، وهي عناصر التسوية التي وفرها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ومجموعة القرارات الدولية الأخرى التي أصدرها المجلس أو الجمعية العامة منذ عام ١٩٤٧، وكذلك صيغة الأرض مقابل السلام التي أعاد مؤتمر قمة مدريد للسلام تأكيدها، وأخيرا قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣)، الذي يتناول دعم المجتمع الدولي لخريطة الطريق

من الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، تشكل حرقا فادحا لاتفاقية جنيف الرابعة.

لقد أضحى العالم على اقتناع تام بأهمية حل هذه المشكلة من خلال العملية السلمية، ووصل هذا الاقتناع إلى الإقرار بضرورة قيام دولة فلسطينية كأساس للحل. وهذا ما ذهب إليه مجلس الأمن في قراره ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي أكد فيه للمرة الأولى في العقود الأخيرة السعي إلى إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وكذلك القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي اتخذته مجلس الأمن الشهر الماضي بتأييد خريطة الطريق التي وضعتها الهيئة الرباعية الدولية والطلب من الأطراف أن تفي بالتزاماتها الواردة في الخريطة.

وإذا كان إعلان الألفية يعكس تصميم المجتمع الدولي على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده، ودعم حق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، فإن الدول العربية قد قامت بجهود جبارة بهدف حل قضية فلسطين من خلال عملية السلام وآمنت بالسلام خيارا استراتيجيا، وأطلقت مبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية المعقودة في بيروت عام ٢٠٠٢، وهي مبادرة متكاملة ترسي أساسا واضحا للعملية السلمية وتقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري، حتى خطوط عام ١٩٦٧، والانسحاب من الأراضي التي لا زالت تحتلها في مزارع شبعا في لبنان، وتطبيق القرار ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨ لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وقيام دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشريف.

إن هذا هو الأساس لحل ذلك الصراع، وبدونه لن يكون هناك أية حلول، ويجب على إسرائيل أن تتقبل هذه

ويؤكد القرار الخاص بالقدس على مرجعية القرارات السابقة للأمم المتحدة، والتي تعالج وضعية مدينة القدس وتؤكد بطلان كافة الإجراءات التي تتخذها السلطات الإسرائيلية المحتلة لتغيير وضعية هذه المدينة، والتأكيد على وجود مصالح دولية في القدس، وأهمية حماية الأبعاد الدينية والروحية والثقافية لهذه المدينة. كما يشير مشروع القرار إلى أن أية خطوات تتخذها إسرائيل لفرض سيادتها على هذه المدينة تُعد باطلة وغير قانونية، كما يشجب قيام بعض الدول بنقل سفاراتها إلى القدس، ويؤكد على أن أية تسوية سلمية شاملة يجب أن تأخذ في الحسبان الاعتبارات الشرعية لكل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لضمان حرية العبادة والعقيدة لسكان هذه المدينة.

أما مشروع القرار الخاص بالجلولان السوري فيتضمن إعادة التأكيد على قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) بشأن الجلولان السوري المحتل وعدم التزام إسرائيل حتى الآن بتنفيذ هذا القرار. فضلا عن التأكيد على انطباق اتفاقية جنيف الدولية الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب على الجلولان المحتل وضرورة التزام إسرائيل بها، وتأكيد عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الجلولان ورفض إسرائيل الانسحاب من هذه الأرض، والقلق البالغ بسبب توقف العملية السلمية على المسار السوري. كذلك يؤكد المشروع على أن أي فرض للسيادة أو القانون الإسرائيلي على "الجلولان باطل، وأن ضم إسرائيل لهذه الأرض يعد عملا معوقًا للسلام في المنطقة"، ويطالب إسرائيل بالانسحاب الفوري منه، كما يطالب الدول المعنية والمجتمع الدولي ببذل كل الجهد لضمان بداية العملية السلمية وفق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

السيد المقداد (سورية): نناقش اليوم البندين المتعلقين بالحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية في ظل ظروف صعبة ومعقدة تعاني منها منطقتنا بسبب استمرار

وضرورة إحياء جهود التسوية ومفاوضاتها على المسارات المختلفة.

ورغم كل هذه الجهود، على مدى السنوات، رأينا حكومات إسرائيلية متعاقبة إما تسيء قراءة أو تفسير هذه الأسس التي أجمع عليها المجتمع الدولي، أو ترفضها كلية وتمضي في التمسك بسياسات الاستيطان وبناء الأسوار داخل عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تحاول فرض رؤيتها هي فقط على مسار التسوية المطلوبة، والتي ينبغي أن تقوم على ما يلي: أولاً، انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية والفلسطينية التي تم احتلالها منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ثانياً، تحقيق آمال الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير وبناء دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية. ثالثاً، توفير الأمن لكافة دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط من خلال إجراءات متفق عليها ولا تعكس ثقل الغزو المسلح أو التهديد باستخدام القوة. رابعاً، إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتخلي إسرائيل عن القدرات النووية التي تهدد الأمن والاستقرار في الإقليم وانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار النووي والبروتوكولات الإضافية. خامساً، إقامة علاقات سلام طبيعية وحسن جوار بين كافة دول المنطقة، تنفيذاً لصيغة الأرض مقابل السلام.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، يتشرف وفد مصر بأن يقدم أمام الجمعية العامة مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين A/58/L.27 و A/58/L.28، بعنوان "القدس" و "الجلولان السوري" وهما المشروعان اللذان يتم إدراجهما سنوياً في جدول أعمال البند الخاص بالحالة في الشرق الأوسط في الجمعية العامة، واللذان يتضمنان في مجملهما رؤية الدول المتبينة لهما حول تسوية مشكلة القدس والوضع في الجلولان السوري المحتل.

المستوطنات، وجلب المستوطنين إليها من شتى بقاع العالم، ومن ليس لهم أية علاقة بهذه الأرض المحتلة، على حساب حرمان أبناء الجولان العربي السوري من كافة حقوقهم الأساسية والإنسانية. وقامت قوات الاحتلال بطرد السكان العرب السوريين من بيوتهم وقراهم ومزارعهم البالغة ٢٤٤ مدينة وبلدة وقرية ومزرعة وتدميرها. ونشير إلى أن عدد النازحين الذي يبلغ حوالي نصف مليون نازح سوري في الجولان المحتل ممن طردتهم إسرائيل في عام ١٩٦٧ ما زالوا بانتظار العودة إلى أراضيهم وبيوتهم.

وما زالت إسرائيل تسعى إلى تشويه تاريخ الجولان وسرقة آثاره وتخريب بيئته وحرق الغابات، كما تستمر في زرع المستوطنات الجديدة وتوسيع ما هو قائم منها في الجولان السوري، منتهكة جميع قرارات الشرعية الدولية، ورافضة كل النداءات الدولية لوقف سياساتها العدوانية الاستيطانية، حيث بدأت مؤخرا بحملة كبيرة لزيادة المستعمرات الإسرائيلية في الجولان، والبالغة ٤٤ مستعمرة الآن. فقامت بتشكيل لجنة بهدف بناء ٦٠٠ وحدة سكنية. وأقرت هذه اللجنة تقديم معونات مالية للمستوطنين تشجيعا على الاستيطان. ولم تكنف إسرائيل بذلك، بل وافق الكنيست على قانون يكرس احتلال الجولان. وتدعو سورية من على منبر الجمعية العامة من ضللتها الدعاية الإسرائيلية إلى عدم المساهمة من حيث لا يدري في التنقيب عن آثار في الجولان أو استيراد بضائع تنتجها المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتل. كما تدعو إلى التقيد بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي يعتبر الاحتلال الإسرائيلي للجولان وقرار فرض السيادة الإسرائيلية عليه باطلا ولاغيا وغير قانوني.

إن شعبنا العربي السوري في الجولان المحتل، الذي يعيش نفس معاناة أخيه الفلسطيني على مدى أكثر من ٣٠ عاما، يرفض الإدعان للاحتلال الإسرائيلي ويعلن تمسكه بوطنه الأم وتضامنه مع الشعب العربي الفلسطيني في انتفاضته

احتلال إسرائيل للأراضي العربية ورفضها الانصياع للشرعية الدولية وتنفيذ قراراتها للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط.

وفي الوقت الذي أعلن فيه معظم زعماء العالم من على هذا المنبر رفضهم وشجبهم لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ولممارسات إسرائيل القمعية، وطالبوا إسرائيل بإيقاف مسلسل سفك الدماء وتدمير البنى التحتية الفلسطينية ووقف بناء جدار الفصل العنصري التوسعي ووقف سياسة الاغتيال وقضم الأراضي وإنشاء المستوطنات، تستمر إسرائيل في ممارساتها اللاإنسانية التي طالت أوجه الحياة كافة، غير مستثنية حياة النساء والأطفال والشيوخ، مستخدمة الطائرات الحربية ونيران الدبابات ضد المدنيين العزل، وغير مكترثة بتلك النداءات والقرارات التي صدرت عن مجلس الأمن، والمتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي، والتي بلغ عددها سبعة وثلاثين قرارا، وكذلك قرارات الجمعية العامة المماثلة والبالغة حوالي ستمائة قرار، بقيت جميعها رهينة الاستهتار الإسرائيلي بالشرعية الدولية. ولتأكيد هذا الاستهتار وعدم احترام إسرائيل للأمم المتحدة، وهاجم ممثل إسرائيل الأمم المتحدة في عدد من بياناته، بما في ذلك خلال مؤتمره الصحفي قبل عدة أيام، عندما رفضت دول العالم سياسات إسرائيل الابتزازية، حيث عبر عن عدم احترامها لها، متهما الجمعية العامة بالنفاق، وأمور أخرى نحجل من ذكرها والتفوه بها. ويبدو أن ممثل إسرائيل لا يدرك أن الأمم المتحدة تمثل القيم والمثل التي تعاقده المجتمع الدولي على احترامها، وأن تبرير الاحتلال والقمع والاضطهاد أمور لا يمكن الدفاع عنها أو تبريرها.

لقد أقدمت إسرائيل إبان احتلالها للجولان السوري على سن تشريعات قسرية تتناقض مع التزاماتها لجهة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، واستخدام مختلف الأساليب لسلخ الأرض وتهويد السكان، وزرع

عن فشلها في تحقيق الأمن الواهم الذي وعدت به الإسرائيليين. وسورية، التي مارست ضبط النفس، ولجأت إلى الشرعية الدولية في مواجهة العدوان، قادرة على الدفاع عن أرضها وكرامتها. ولقد أكد السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، في كلمته أمام القمة الإسلامية في بوتراجايا - ماليزيا على ما يلي:

“لقد أثبتت التجارب، لا سيما الحديثة منها، أن القوة العسكرية لا يمكن أن تشكل بديلا عن السياسة، والأهم من ذلك أنها لا يمكن أن تحل محل العقل. بل هي بحاجة للمزيد منه، فعلى الإسرائيليين أن يستوعبوا ذلك، وأن يعرفوا أنه مهما كبرت قوتهم العسكرية فلن يفلحوا في تحقيق أهدافهم، ولن يتمكنوا من زرع الخوف في نفوسنا”.

إن أي متابع للممارسات الإسرائيلية يدرك أن هدف إسرائيل الحقيقي ليس ممارسة الدفاع عن النفس، كما تدعي، بل إن الهدف الحقيقي هو الدفاع عن التوسع وقضم الأراضي والاستمرار في إقامة المستوطنات، وبذل كل ما في وسعها بهدف الدفاع عن السياسات العدوانية وإنجاحها.

لقد حان الوقت كي تقتنع إسرائيل بأن محاولاتها لتضليل الرأي العام العالمي قد باءت بالفشل. وما الاستطلاعات الأخيرة للرأي العام في عدد من البلدان إلا دليلا على رفض شعوب العالم للاحتلال، الذي هو سبب البلاء الحقيقي والوحيد لما تعانيه منطقة الشرق الأوسط وليس أية ذرائع أخرى تتبجح بها إسرائيل.

إن سورية تؤكد مجددا على خيار السلام العادل والشامل المستند إلى مرجعية مدريد وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام التي تقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وضمان

الباصلة حتى تحرير أرضه وقيام دولته المستقلة، وعاصمتها القدس. وما زال أهلنا في الجولان على العهد بمواصلة الكفاح حتى تحرير أرضهم مهما عظمت أسلحة الدمار وقوة الاحتلال.

لقد تحولت الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال المرحلة الماضية إلى ساحات حرب حقيقية ارتكبت خلالها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، جرائم حرب وإرهاب الدولة. واستخدمت فيها قوات الاحتلال الإسرائيلية أسلحتها الفتاكة للانقضاض على المدنيين الفلسطينيين الأبرياء لتقتل بوحشية لا مثيل لها الآلاف منهم. كما تستمر إسرائيل ببناء الجدار العنصري التوسعي، منتهكة القرار الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الطارئة العاشرة وهذا ما أكدته تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/ES-10/248)، وتستمر إسرائيل بانتهاكها للخطة الأزرق في جنوب لبنان، وذلك من خلال حرق طائراتها الحربية للأجواء اللبنانية، والتي تشكل إلى جانب انتهاكها لسيادة دولة مستقلة، تهيبا لمواطنيها، كما تعرض المنطقة إلى المزيد من التدهور والتصعيد. وقد بلغ عدد الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية منذ شهر أيار/مايو ٢٠٠٠ حوالي ٤٠٠ ٨ انتهاك أحصتها وسجلتها قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان (اليونيفيل).

إن السكوت أو التستر على مثل هذه السياسات الإرهابية الإسرائيلية لم يعد مقبولا. فما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلية ينتهك الآمال والجهود الدولية لإحلال السلم في الشرق الأوسط. فالأعمال العدوانية الإسرائيلية التي تمثلت مؤخرا بقيامها بعدوان لا مبرر له على الإطلاق على قرية عين الصاحب في سورية جاءت كي تزيد من حدة الوضع المتوتر أصلا في المنطقة ولتضعه على حافة التفجير. وقد جاء ذلك العدوان، إضافة إلى التهديد بشن مزيد من الاعتداءات، كمحاولة مكشوفة من قبل حكومة الحرب الإسرائيلية لتصدير أزماتها الداخلية الكثيرة ولحرف الانتباه

ويجب على الفلسطينيين أن يفعلوا ما بوسعهم لوقف الهجمات على المدنيين وأن يختاروا لتحقيق هذا الهدف قيادة مصممة على مكافحة الإرهاب. ويجب أن يعهد إلى رئيس الوزراء بالصلاحيات اللازمة لمكافحة الإرهاب والعنف واستعادة النظام العام.

ولا يمكن لأية قضية سياسية أن تبرر تلك الهجمات التي تدمر التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى طابعها اللاقانوني الذي لا يطاق. وقد أدانت سويسرا باتساق هذه الهجمات لأنها تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وتقلل من الدعم الإسرائيلي لعملية السلام.

والإجراءات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي، بما فيها القتل خارج إطار القضاء وبناء جدار العزل وهدم البيوت وتوسيع المستوطنات، لن تعمل إلا على زيادة معاناة الفلسطينيين، الذين يواجهون فعلاً حالة اقتصادية مأساوية. كما أنها تضعف قدرة السلطة الفلسطينية على ممارسة مسؤولياتها، لا سيما منع أعمال العنف، وقمعها إذا اقتضى الأمر. ومما لا شك فيه أن لإسرائيل حقاً غير قابل للتصرف في مكافحة الإرهاب. إلا أن استخدام القوة المسلحة غير المناسب لن يؤدي إلا إلى تصاعد حلقة العنف المفرغة.

بالنسبة لبناء جدار العزل، يلحق هذا الجدار ضرراً جسيماً برؤية إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام. وهذا الجدار الذي بني على نحو يتجاوز الخط الأخضر، يتعدى كثيراً على الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧، ويمهد الطريق لمصادرة الأراضي، الأمر الذي يتعارض مع القانون الإنساني الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، ويتعارض مع الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والفلسطينيين. إن هذا الجدار يجب هدمه لأنه يمثل عقبة أمام عملية السلام. وإنه يتعارض مع خارطة الطريق.

الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية. وقد عبر العرب مجتمعين عن هذا الموقف بإقرارهم مبادرة السلام في قمة بيروت العربية. وهو ما قابلته إسرائيل بالمرأوخة والتجاهل وبارتكاب المزيد من أعمال القتل والاضطهاد.

السيد ستاهلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط مبعثاً لقلق خطير. وقد شهدنا دوامة العنف على الأرض تتجلى خلال الأشهر الماضية في تدهور الحالة على نحو ملحوظ يدعو للفرح. ومن الملح اليوم أن نعطي لعملية المفاوضات زخماً جديداً ونعطي للشعوب المعنية إشارة واضحة للأمل.

وتقر سويسرا جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ خارطة الطريق وتعرب عن تأييدها الشديد لها. وتعتبر خارطة الطريق مساهمة حيوية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتشجيع التوصل إلى حل سلمي في الشرق الأوسط، بما في ذلك على المسارين الإسرائيلي السوري والإسرائيلي اللبناني. وتظل خارطة الطريق تواجه صعوبات خطيرة، إلا أنها لا تزال تمثل الحل الوحيد. فهي توفر الوسيلة اللازمة لتلبية حاجة إسرائيل إلى الأمن والاعتراف، بينما تجعل حق الفلسطينيين في دولة مستقلة قابلة للاستمرار حقيقة واقعة. وتحث سويسرا الإسرائيليين والفلسطينيين على التقيد الدقيق بجميع التزاماتهم. كما ترحب بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن باتخاذ القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣).

ويتعين على السلطة الفلسطينية استعادة الأمن والاستقرار اللذين تحتاج إليهما إذا أرادت أن تبقى شريكا لا غنى عنه في عملية السلام. وسيشكل إصلاح مؤسساتها وإجراء انتخابات حرة، في هذا الصدد، الأساس الجديد لمشروعيتها.

يجب أن يبقى المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد، وأن يواصل ممارسة الضغط على الطرفين لممارسة أقصى درجات ضبط النفس ومنع أي تصعيد جديد للعنف. ومن خلال احترام أحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، والوفاء بالالتزامات الواردة في خارطة الطريق، يمكن إرسال رسالة إيجابية وبناءة تبين السبيل إلى مستقبل مشترك وسلمي لجميع شعوب المنطقة. وفي هذا السياق، ترغب سويسرا في التأكيد مجدداً على التزامها الراسخ بالبحث عن حل سلمي في الشرق الأوسط.

السيد غلرمن (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): على

مدى جزء كبير من العقد الماضي، نظرت الشعوب في الشرق الأوسط إلى المستقبل بتفاؤل كبير. ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، سمحت الأمم والأفراد لأنفسهم أن يلمحوا في أن الصراعات التي استعمر أوارها مدداً طويلة وأودت بحياة أبرياء عديدين، ستعتبر من الآن فصاعداً من مخلفات الماضي. واعتقدوا أنهم يدخلون حقبة جديدة مثيرة يخلي الصراع فيها الطريق أمام التعاون وتحل فيها فرص إقامة عالم جديد شجاع محل التخاصم التاريخي على الأرض والموارد.

واليوم نرى قدراً كبيراً من ذلك التفاؤل والحماس يتبدد ويطنغى عليه دخان مشؤوم يتصاعد من الهجمات الانتحارية وتفجيرات القنابل الإرهابية المتعددة في المنطقة أكثر من أي وقت مضى. وحل الخوف والقلق محل الأمل الذي ساد في وقت ما. ونواجه الآن خطر تنشئة جيل جديد يستسلم لواقع حرب لا تنتهي.

إلا أننا نعرف من تاريخنا أن الأمر يجب ألا يكون على هذا النحو. ففي حين أن الحرب والإرهاب اللذين اتسم بهما جزء كبير من تاريخ الشرق الأوسط في القرن الماضي، فإنهما ليسا الطريق الوحيد المتاح لنا. إذ يوجد طريق بديل -

وبناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، على الرغم من التعهدات الواردة في خارطة الطريق، ينتهك القانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ويشكل عقبة كبيرة أمام السلام. وتعلق سويسرا أهمية كبيرة على احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي. وقد ذكّرت طرفي الصراع باستمرار بالالتزامات في هذا الصدد، وستواصل تذكيرهما بما. وينبغي التذكير في هذا السياق بأهمية إعلان ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، الذي اعتمده مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة. إن ذلك الإعلان يبرز المسؤوليات والالتزامات المحددة لكل من الطرفين.

على الرغم من جو التشاؤم السائد، من المشجع أن نلاحظ أن مبادرات خاصة من قبل شخصيات إسرائيلية وفلسطينية بارزة - مثل اتفاق جنيف وما يسمى بمبادرة نسبية - إيلون - توفر إمكانيات جديدة لكسر الجمود الراهن ولتسوية قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك قضايا القدس والمستوطنات واللاجئين. إن المبادرات الخاصة تلك لا تسعى إلى أن تحل محل المفاوضات الدبلوماسية الرسمية بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. إنها مكملّة لخارطة الطريق. وينبغي الترحيب بها لأنها تأخذ مسارات مماثلة للمسارات التي حددت في خطط السلام السابقة ولأنها محاولات شجاعة من جانب المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني لإثبات أنه يمكن إقامة حوار سلام للخروج من المأزق الراهن.

يتحتم أن يستأنف الطرفان المفاوضات وأن يشارك في هذه المهمة جميع ذوي النوايا الحسنة - سواء كانوا يشغلون مناصب رسمية أم لا - وأن يعطوها كل تصميمهم وبراعتهم وتصورهم لتحقيق رؤية الدولتين، إسرائيل ودولة فلسطين المستقبلية، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام.

غير أن الرسالة التي حصلنا عليها في مقابل ذلك - من وابل من الهجمات الإرهابية ضد المدنيين الأبرياء؛ ومن التحريض السام ومعاداة السامية اللذين يجتاحان الجزء الأكبر من المنطقة؛ ومن تمويل ودعم وتمجيد القتل على أنه شهادة؛ ومن اللجوء الذي لا ينتهي إلى القرارات الوحيدة الجانب على نحو صارخ والمعاملة الانتقائية لإسرائيل في الأمم المتحدة - واضحة جلية. وإذا أراد المرء أن يفهم بحق أسباب الصراع العربي الإسرائيلي فليس عليه إلا أن يوجه انتباهه إلى رفض عدد كبير من بلدان المنطقة المستمر الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب اليهودي في تقرير مصيره في وطنه العريق، جنباً إلى جنب مع جيرانه العرب. وهذا الرفض هو الذي يغذي العدوان الذي يتم الكشف عنه ضد إسرائيل. وهذا الرفض هو الذي حمل إسرائيل على التركيز على الحفاظ على نفسها وحماية مواطنيها.

وعلى الرغم من المعاناة التي لحقت بالمواطنين الإسرائيليين نتيجة لسياسة الرفض والإرهاب هذه، فإن المعاناة واليأس اللذين ألما بالمجتمعات العربية مفعجان أيضاً بنفس القدر من جوانب شتى. ولئن كانت هذه السياسة بالنسبة لإسرائيل، قد جلبت علينا معاناة يعجز عنها الوصف، فإنها علمتنا أيضاً كيف ندافع عن أنفسنا. ولقد زادت من صلابة عزمنا على حماية رفاهة المواطنين الإسرائيليين وحقوقنا المشروعة، وتفانينا في سبيل ذلك، وشجعت على انتشار روح من الابتكار والإبداع في المجتمع الإسرائيلي جعلت من إسرائيل رائداً عالمياً في مجموعة واسعة متنوعة من الميادين التكنولوجية والعلمية والزراعية والاجتماعية.

وفي العديد من الدول في العالم العربي، لم يعجز المزيغ المهلك من دعم الإرهاب والحكم القمعي غير الديمقراطي عن تحقيق أي مكاسب سياسية فحسب، ولكنه لا ينذر أيضاً إلا بجيئة الأمل واليأس للمجتمعات العربية.

طريق الحوار والمصالحة القائمة على احترام حقوق جميع الدول وعلى التزام لا يتزعزع باللاعنف وعلى الاعتراف المتبادل.

هذا هو الالتزام الذي مكن إسرائيل من إبرام معاهدي سلام مع اثنتين من جارها، هما مصر والأردن. ذاك الحدثن المعلم، اللذان كانا نتاج مفاوضات مع قادة عرب شجعان حقاً، مهدا الطريق لتحسين علاقاتنا مع دول أخرى في المنطقة، وقدما زحماً لمفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل وسوريا، وولدا تعاوناً اقتصادياً إقليمياً ثنائياً ومتعدد الأطراف، وشجعنا على توقيع الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية المؤقتة، التي كان الغرض منها أن تستهل مساراً تاريخياً للمصالحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأثبت هذان الحدثن أيضاً بصورة قاطعة أن التسوية المتفاوض عليها هي وحدها - وليس قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي لا نهاية لها - القادرة على إحلال السلام في المنطقة وجلب الرخاء لشعوبها.

الأمل الذي ولدته عملية سلام الشرق الأوسط قام على فكرة بسيطة ولكنها عميقة - الاعتراف المتبادل. فعندما يوجد اعتراف متبادل بشرعية وحقوق جميع الشعوب والدول في المنطقة، يجل مسار التفاوض بالضرورة محل مسار العنف والحلول المفروضة. وعندما ينكر طرف تلك الشرعية على غيره، يصبح العنف والإرهاب لا محالة، وسيلة مقبولة لتحقيق أهداف ذلك الطرف.

وأثبتت إسرائيل حينذاك، وتكرر اليوم، أنها تحترم الحقوق المشروعة لكل الشعوب في الشرق الأوسط، بما فيها بطبيعة الحال حقوق الشعب الفلسطيني. ونحن على استعداد لتنفيذ خارطة الطريق كما تصورها الرئيس بوش في خطابه المُلهم في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وللدخول في مفاوضات حقيقية مع جيراننا للتوصل إلى تسوية عادلة دائمة.

النساء، والفساد المستشري، وانعدام الشفافية، وثقافة الأكاذيب. هذه العوامل، أكثر من أي عوامل أخرى، هي التي تغذي الإرهاب والتزوع إلى الحرب، وتحول دون التأمل في الذات وتحمل المسؤولية الشخصية، وتهدد كل شعوب المنطقة وتفقرها، وتعوق التوصل إلى سلم كريم دائم. إن الديمقراطيات لا تشن الحروب بعضها على بعض، ولا ترعى الإرهاب ضد مواطنيها أو مواطني غيرها.

وإذا أردنا أن ننظر بأمانة في الحالة في الشرق الأوسط، فيجب علينا للأسف أن نعترف بأنه لئن كانت أجزاء كبيرة من العالم قد اكتشفت الديمقراطية في غضون العقود القلائل الماضية، فما زال الشرق الأوسط، ولا سيما العالم العربي، يُشكل سدا من الطغيان ضد موجات الديمقراطية وجزيرة من الفقر في بحر من الرخاء. وهذه العوامل تغذي وتُديم قدرا كبيرا من الإرهاب الذي استهدف الأبرياء من باي إلى اسطنبول، ومن نيويورك إلى القدس، وستبقى تفعل ذلك. تلك العوامل، والعقليات الأصولية المتشددة التي تنشأ عنها هذه العوامل، حالت أيضا دون تهيئة بيئة سياسية وثقافية يمكن فيها إقامة سلام حقيقي وتقديم تنازلات حقيقية.

غير أن تلك العوامل أدت أيضا إلى كارثة في الشرق الأوسط في القرن الماضي لم تتبوأ مكانها السليم في جدول الأعمال الدولي، وأود أن أوجه إليها الانتباه اليوم بإيجاز وهي: الاضطهاد المنهجي لليهود في البلدان العربية.

لئن كان تاريخ القرن العشرين يكشف عن نمط مستمر واسع النطاق تُقره الدولة من التمييز ومعاداة السامية واضطهاد الأقليات اليهودية على يد النظم العربية، فإن مركز اليهود في البلدان العربية تغير تغيرا كبيرا إلى الأسوأ عقب إعلان قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨. وبالنظر إلى أن كل البلدان العربية تقريبا أعلنت الحرب على إسرائيل، أو دعمت

كما أن العالم العربي الذي قدم الكثير إلى البشرية، وكان ويجب أن يكون مرة أخرى، رائدا في العديد من التطورات الإيجابية في المجالات العلمية والبشرية عبر تاريخ العالم، دفع به هذا التحالف البشع بين الإرهاب والطغيان إلى الخلف وانحرف به بعيدا عن الطريق السليم. إن الإرهاب عدو للإمكانات التي لم تستغل بعد الموجودة لدى الرجال والنساء في المجتمعات العربية، قدر ما هو، على الأقل، عدو للضحايا الأبرياء في كل أنحاء العالم الذين يستهدفهم دونما اكتراث. والعالم العربي عامة، والمجتمع الفلسطيني خاصة، دليل مفعج مرة أخرى على أن الفقر ليس هو الذي يولد الإرهاب، بل إن الإرهاب هو الذي يولد الفقر.

ويمكننا، إن شئنا، أن نتظاهر بأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو سبب كل ما هو خاطئ في الشرق الأوسط. ويمكننا أن نتظاهر بأن الجهل، وغياب التنمية، والنقص الشديد في الحرية والديمقراطية من اليمن إلى سوريا هي جميعا نتاج سياسة إسرائيل لمكافحة الإرهاب الذي يستهدف مواطنيها. ولا شك أننا سنسمع هذا الاتهام المتبدل مرات ومرات في مناقشة اليوم، ولكن كثيرا ما يتم اللجوء في الأمم المتحدة إلى عبارتي "الأسباب الجذرية" و "الاحتلال" لتبرير استراتيجية الإرهاب التي يمكن تبريرها والمفلسة أخلاقيا، بدلا من الفهم الحقيقي للمشكلة التي تعاني منها منطقتنا. إن القصد من هذه السياسة هو التعتيم لا التنوير - وأن تكون ذريعة للحكم القمعي. وهي تخلط أساسا بين الأعراض والأسباب.

وإذا أردنا أن نصل بحق إلى صميم فهم الحالة في الشرق الأوسط وتحسينها، فلا بد من أن نوجه انتباهنا إلى الافتقار إلى القيم والمؤسسات الديمقراطية. ولا بد أن نوجه انتباهنا إلى التطرف والأصولية المتشددة والتعصب. ولا بد من أن نوجه انتباهنا إلى التحريض ومعاداة السامية ورفض حقوق الآخرين. ولا بد من أن نوجه انتباهنا إلى قمع

ومواطنيها. ولقد تكلمنا عن الخطر الذي تشكله منظمات إرهابية مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، واما تحصل عليه هذه المنظمات من دعم واسع النطاق وملاذ آمن وتمويل من بلدان مثل إيران وسوريا ولبنان. إن السياسات الهدامة التي تتبعها تلك البلدان والخطر الجسيم الذي تُشكله تلك النظم وذلك المزيغ الرهيب من برنامج إيران غير القانوني للأسلحة النووية ونواياها العدوانية ونظامها القمعي معروفة تماما لكل المثليين وللعالم بأسره. ولا يزال استمرار هذه البلدان في رعاية الإرهاب - حتى بعد أن اتحد العالم لمكافحة - يمثل خطرا استراتيجيا جادا يهدد السلام والأمن الدوليين.

ولكننا نود أن نركز اليوم على الأمل بدلا من التركيز على الخطر. ونعتقد بأن شعوب الشرق الأوسط تستحق حكما لا يقل ديمقراطية وشفافية واستنارة عن ما يستحقه بقية المواطنين في العالم. ونحن نميل إلى الاعتقاد في أنه، عاجلا، أو آجلا، ستتطور وتظهر قيادة في المنطقة تكفل تحقيق الرخاء والحرية والكرامة والسلام للجميع. ونأمل بإخلاص أن إمكانية حدوث تغيير إيجابي في العراق، وفي بلدان أخرى في المنطقة، بدرجة أقل، ستكون بداية عهد جديد من الأمل والسلام في الشرق الأوسط.

إن إسرائيل تصلي من أجل رخاء وتقدم جيراننا في المنطقة. ونأمل أن يتمكن جميع المواطنين في الشرق الأوسط من العيش في أمان وأمن وكرامة وحرية في دولهم ذات السيادة. وسنظل على استعداد للعمل مع جميع دول المنطقة، لا من أجل تحقيق السلام وتطبيع العلاقات فحسب، بل ولكي نتقدم معا في جميع مجالات السعي الإنساني لتحقيق المنفعة المتبادلة لجميع شعوبنا.

السيد القدوة (فلسطين): قبل أن أبدأ بياني اليوم، أود أن أبدي ملاحظتين.

هذه الحرب، فلقد تعرض اليهود إما إلى الاقتلاع من بلدان إقامتهم أو أصبحوا رهائن سياسية تتعرض للقهر في إطار الصراع العربي الاسرائيلي. ونظرا لاضطرار اليهود إلى الفرار، فقد تم في كل الحالات تقريبا إما الاستيلاء على ممتلكاتهم الفردية والمجتمعية و/أو مصادرتها دون تقديم أى تعويض من الحكومات العربية المعنية، في انتهاك صارخ للقواعد الدولية لحقوق الإنسان.

ولئن كان التاريخ يبين بجلاء أنه حدثت تحركات كبيرة في السكان في سنوات الاضطراب تلك في الشرق الأوسط، فقد تم تناسي أنه كان هناك في واقع الحال عدد من اليهود الذين اقتلعوا من البلدان العربية يفوق عدد الفلسطينيين العرب الذين أصبحوا لاجئين نتيجة للصراع العربي الاسرائيلي.

وتمثل الحقوق المشروعة للاجئين اليهود السابقين الذين سُردوا من البلدان العربية مسألة لم يعالجها المجتمع الدولي بعد على نحو كاف. وقد صدر عن الأمم المتحدة، منذ عام ١٩٤٧، ما يزيد على ٦٨١ قرارا بشأن الصراع في الشرق الأوسط، منها ١٠١ تشير مباشرة إلى محنة اللاجئين الفلسطينيين. وليس من بين هذه القرارات قرار واحد يُشير إلى محنة اللاجئين اليهود، ناهيك عن المطالبة باتخاذ إجراء لعلاج معاناتهم.

وإذا أردنا أن نعالج الحالة في الشرق الأوسط بإنصاف، فلا يُمكننا بعد الآن أن ننسى أولئك اللاجئين اليهود. ولا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط دون الاعتراف بالحقوق المشروعة لليهود المشردين من البلدان العربية وإنصافهم.

لقد اعتدنا، في بياننا السنوي عن هذا البند، على توجيه الانتباه إلى سياسات محددة تتبعها نظم معينة في المنطقة ما زالت تتبنى أعمال الإرهاب وتنادي بالعدوان ضد إسرائيل

إسرائيل. والأدهى من ذلك هو ما رآه رجل الشارع العادي من رفض إسرائيل لمحاولة القيادات العربية التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل تقوم على أساس الدولتين. وفي كل الأحوال انخرط عدد من الدول العربية في مواجهة عسكرية فعلية مع إسرائيل، وتم احتلال أراضي بعضها. وقدمت الدول العربية ومواطنوها التضحيات والمساهمات المالية الكبيرة في هذه المواجهة المستمرة حتى يومنا هذا.

نعم، إن المنطقة العربية بحاجة ماسة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإلى الديمقراطية. لكن تقييم أوضاع المنطقة ومحاولة التأثير عليها مع تجاهل الحقيقة السابقة، يتم في أحسن تقدير، عن عدم معرفة بهذه الأوضاع. ولا يمكن النجاح في استكمال الإنجازات اللازمة، بما في ذلك استكمال عملية التحول الديمقراطي بدون إنهاء الصراع أولاً. ولن يستجيب العرب لجهود خارجية في هذا المجال إلا عند الاقتناع بأن هذه الجهود صادقة لمصلحة المواطن. وهذا لن يحدث إلا بسياسة متوازنة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي. وفي كل الأحوال، إذن، وبالرغم من ضرورة الدفع بأوضاع المنطقة في الاتجاه الصحيح، سيبقى هذا الصراع محور الأمور في المنطقة إلى حين إيجاد تسوية له.

ولا بد أيضاً أن نضع نصب أعيننا ضرورة إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في أماكن أخرى في المنطقة كهدف جاد. أقصد بالطبع العراق الشقيق. لكن هذا يجب أن يفهم باعتباره موقفاً استراتيجياً وليس تكتيكياً أو فورياً. إن نقل السلطات للشعب وممثليه ونقل السيادة لهم أمر إيجابي. ولكن حتى ينجح هذا، وينتقل العراق إلى وضع سلمي ومستقر، يجب إشراك أطراف أكثر من المجتمع الدولي ومن المنطقة، والأهم أن يقتنع العراقيون أن إنهاء الوجود الأجنبي أمر قادم فعلاً. أود أيضاً أن أؤكد على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه ورفض الأفكار الاستعمارية القديمة التي بدأت في الظهور مرة أخرى

الملاحظة الأولى تتعلق بالمتكلم الأخير. وأشار إلى أنه بالرغم من القرف الشديد الذي شعرت به خلال هذا البيان، سوف التزم بباي المكتوب دون أن أحوله إلى حق للرد.

أما الملاحظة الثانية فتعلق بخطاب المتكلم قبل السابق، وهو سعادة سفير سويسرا. ويسعدني في هذا المجال أن أعرب عن تقديرنا للجهود التي قامت بها سويسرا لمساعدة الأطراف المشاركة في مبادرة جنيف للتوصل إلى نتيجة إيجابية بشأن تلك المبادرة.

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال العام المنصرم مزيداً من التدهور والتطورات السلبية. فاستمرت السياسات الاستعمارية وجرائم الحرب الإسرائيلية في فلسطين، واستمرت أيضاً التفجيرات الانتحارية في إسرائيل. وازداد التوتر وارتفعت حدة المواجهة العربية الإسرائيلية. وتزايد الاستقطاب والتطرف الديني وعادت منظمات متطرفة للنشاط بما في ذلك ارتكاب أعمال إرهابية في دولها. وشهدت المنطقة أيضاً حرباً جديدة ووجوداً عسكرياً أجنبياً ما زال مستمراً.

وتأثرت أوضاع المنطقة ببعض سمات الوضع الدولي، وبلا شك، فقد أثرت فيه بشكل أكد مجدداً أن النجاح في معالجة بعض الظواهر الدولية السلبية يتطلب معالجة الأوضاع في المنطقة، خاصة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

إن أزمة الشرق الأوسط وجوهرها قضية فلسطين عنت، وما زالت، أن جزءاً، من المنطقة على الأقل لم ينجز بعد مرحلة التحرر الوطني بكل تعقيدات ذلك وتأثيراته على تطورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. لقد رأى العرب في إسرائيل وجوداً غريباً يمثل مصالح أجنبية معادية للعرب ودولهم ويستهدف منع تقدمهم. ثم أن ما رأوه من ظلم غير مسبوق وقع على الشعب الفلسطيني دون أي ذنب خلق حالة من العداة تعززت عبر السنين بسبب ممارسات

وليس سببه. وانتهاء السبب سينتهي حتما الظاهرة. وعلى بعض القوى أن تختار. إما حرب على الإرهاب والتطرف الإسلامي، وهي معركة لن نربحها إلا إذ خاضها أساسا العرب والمسلمون، وإما حرب على العرب والمسلمين كما تريد إسرائيل وبعض أصدقائها. على بعض القوى أن تختار، وعلينا جميعا أن نحسم الأمر.

باختصار إذن. سياسات إسرائيل هي سبب رئيسي في مشاكل الشرق الأوسط. يجب أن نرى سياسات مختلفة، إما من خلال إسرائيل ذاتها، وهو ما نرجوه، أو من خلال قيام المجتمع الدولي بفرض ذلك. وإلا فإن حسامة المخاطر لا يمكن تحملها.

السيد قرنفل (لبنان): توالى النزاعات والحروب في الشرق الأوسط أزيد من نصف قرن، أي منذ اندحار الجيوش النازية في معركة العلمين وحتى يومنا هذا. عرفت المنطقة نهاية الانتداب وزوال الاستعمار تماما، وبقيت فلسطين الاستثناء الوحيد.

فقد تدفقت عشرات الآلاف من اليهود القادمين من أوروبا المدماة بالحرب لإقامة دولة عبرية على الأرض العربية. وقام هؤلاء الغزاة بإرهاب وترحيل مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم إلى الدول العربية المجاورة. ونشأ في وسط الشرق الأوسط كيان غريب، يطمع في خيراتها ويطمح إلى التوسع على حسابها.

وردا على ما سمعناه للأسف هذا اليوم على لسان مندوب دولة هي سبب مآسي الشرق الأوسط واضطهاد الفلسطينيين عن ما تدعي أنه اضطهاد العرب لليهود بعد عام ١٩٤٨، أرى من واجبي التذكير بأن العالم العربي كان دائما ملجأ لليهود المضطهدين في العالم، منذ سقوط الأندلس إلى أن تنالت عليهم كل أنواع الاضطهاد في أوروبا خلال قرون وقرون. ولم يجر الاعتداء على اليهود الذين بقوا يعيشون في

بخصوص تقسيمه. إن شعب العراق متمسك ببلده ووحدته وسيادته، ويجب دعمه في هذا.

إن التطرف الديني ليس حصرا على المنطقة العربية والدول الإسلامية. في الواقع، إن الإسلام يتعرض للهجوم من الداخل والخارج. ومن الداخل من قبل المجموعات المتطرفة بل المجنونة والغريبة عن الإسلام. ومن الخارج أي من أولئك الذين يدفعون باتجاه المواجهة الدينية. ويكفي الإشارة إلى تصريحات البعض هنا في الولايات المتحدة وفي أوروبا حول الإسلام وحول النبي محمد صلى الله عليه وسلم، دون أن تقوم الدنيا وتقع. بالإضافة إلى ذلك، فإن التطرف الديني ظاهرة يمكن لمسها على الجبهات الثلاث التي تمثل الديانات السماوية، وربما أبعد. صحيح أن التطرف على الجبهات الثلاثة يأخذ أشكالا مختلفة في هذه اللحظة، ولكنه قطعاً يغذي بعضه بعضا. علينا أن نرى ذلك، وعلينا مواجهته معا. شعارنا يجب أن يكون محاربة التطرف الديني.

والحرب على الإرهاب يجب أن تبقى أساسا حربا ضد المجموعات الإرهابية ذات البعد الدولي وضد التطرف الديني. ويجب معالجة البيئة المساعدة للإرهاب ويجب أيضا عدم السماح باختطاف الأجنحة الدولية أو حرفها خدمة لمصالح ضيقة لطرف في مركز الصراع في الشرق الأوسط. أعني بالطبع إسرائيل. فمحاولة إسرائيل تصوير صراعها مع الجانب الفلسطيني أو حتى مع المجموعات الفلسطينية المتطرفة كجزء من الحرب على الإرهاب الدولي هو عمل كاذب، خاطئ قانونيا وسياسيا، وهو يلحق ضررا شديدا بصلب المعركة. إسرائيل قوة احتلال منخرطة في مشروع استعماري. والأعمال التي تقوم بها بعض المنظمات الفلسطينية ضد المدنيين في إسرائيل هي بالطبع مدانة، ولكن يجب أن يكون واضحا أنها مقتصرة على إسرائيل ولا علاقة لها بالبعد الدولي ولا بطبيعته العقائدية الأهم، فهي نتاج الاحتلال والاستعمار والقمع وجرائم الحرب الإسرائيلية

لقد عرف الشرق الأوسط حروباً أخرى كحرب اليمن وحرب الخليج الأولى ثم حرب الخليج الثانية وحرب الأوغادين والحملة على الصومال والحرب الإريترية الإثيوبية ونزاعات جنوب السودان وحرب تحرير الكويت إلى حملة التحالف على العراق. ولعبت الحرب الباردة دوراً لئياً في تأجيج هذه النزاعات والحروب. وكل ذلك جعل للشرق الأوسط قضية تقلق العالم - كل العالم - يوماً، لما تتوفر فيه وعليه من مادة استراتيجية نادرة، هي النفط، تتحكم باقتصاديات العالم أجمع وبمستقبله.

وكان لا بد للعالم، مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، من البحث عن نظام جديد للمنطقة يكمن في حل سياسي بدل تلك الحروب. فحاولت مجموعة من كبار المختصين إيجاد أسلوب لحل القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، تحت عنوان حل قضية الشرق الأوسط.

وإيجاد حل لقضية الشرق الأوسط اقتضى مشاركة دول عديدة في مخطط يؤدي إلى السلام بالتوافق بين العرب من جهة - بما فيهم الفلسطينيون - والإسرائيليين من جهة أخرى. وبعد جهد جهيد تمكن المجتمع الدولي من عقد مؤتمر دولي للسلام في مدريد، جرى خلاله الاتفاق على أساس ومبادئ للسلام الدائم والعاقل والشامل في الشرق الأوسط. وقد قبل جميع الفرقاء بهذه الأسس والمبادئ، ومنها مبدأ الأرض مقابل السلام.

لكن إسرائيل لم تقبل إلا على مضض. فالسلام كان يعني بالنسبة لها، ولا يزال، انتهاء الحلم التوسعي الصهيوني، وخضوع الدولة الإسرائيلية، كما الدول الأخرى، للقانون الدولي. فسارعت إلى الالتفات على اتفاق مدريد، بفرض شروط جانبية على الفلسطينيين تسلبهم أهم حقوقهم. وكان ذلك في اتفاق أوسلو الذي أغرق مسيرة السلام مدة عشر سنوات في مستنقع من المفاوضات، رفضت خلالها إسرائيل

العالم العربي حتى قيام إسرائيل بالحديد والنار، وهي التي راحت ترهبهم في بيوتهم في العالم العربي وتدعوهم إلى الهجاء إلى إسرائيل لإقامة وطن قومي يهودي عنصري مزعوم على أرضها العربية.

عندما جاء اليهود إلى فلسطين في مطلع القرن الماضي، جاءوا لأن التسامح العربي في فلسطين - التسامح الإسلامي والمسيحي - سمح لهم باللجوء إليها. وعندما استغلوا فترة الانتداب البريطاني من أجل التسلح والقيام بالمجازر ضد العرب في أرضهم عندئذ لم يعد يرحب بهم أحد، حتى في البلاد العربية.

ونتساءل اليوم: لماذا تصرّ إسرائيل على الإتيان بيهود العالم الذين يعيشون في كل مكان إليها وهم يعيشون في أمان في تلك البلدان؟ وأتساءل كيف تدعوهم إلى الهجاء إليها وهي تقيم في المنطقة كل أنواع الدمار والخراب؟

أدى هذا الكيان الغريب في المنطقة إلى نشوء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨، التي انتهت بوقف لإطلاق النار وبهدنة أمل العرب منها التوصل إلى حل دولي يعيد للفلسطينيين ديارهم. لكن تلك الهدنة لم تدم. فشاركت إسرائيل عام ١٩٥٦ في العدوان الثلاثي على السويس في مصر، وفي عام ١٩٦٧، نشبت الحرب العربية الإسرائيلية الثانية واجتاحت الجيوش الإسرائيلية ثلاثة بلدان عربية. وفي عام ١٩٧٣ قامت الحرب الثالثة وتلتها توسعة رقعة القتال فاجتاحت إسرائيل جنوب لبنان، بلدي عام ١٩٧٨ بدون سبب واضح سوى ملاحقة اللاجئين الفلسطينيين وعادت، فغزت لبنان حتى عاصمته بيروت عام ١٩٨٢، ولم تنسحب إلا بعد نضال لبناني دام أكثر من ٢٢ سنة. ولم ينته النزاع العربي الإسرائيلي، كما لم نتوصل إلى حل للقضية الفلسطينية حتى الآن.

القمة العربية المنعقد عام ٢٠٠٢، في بيروت، بمبادرة سلام عربية تم اعتمادها بالإجماع، تقضي بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكذلك قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)، ومقررات مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام. إلا أن إسرائيل تجاهلت هذه المبادرة حين قامت بالمزيد من الفظائع ضد الشعب الفلسطيني.

إن بلادي وسائر الدول العربية لن تقبل باستمرار إسرائيل في رفضها تطبيق قرارات الأمم المتحدة. كما لن تقبل باستمرارها بوصف المقاومة الفلسطينية أو المقاومة اللبنانية بالإرهاب. إن تحرير الأرض من الجيش الإسرائيلي المحتل هو واجب وطني. وإذا ما استمرت سياسة الحكومة الإسرائيلية الراضية لمساعي السلام، فمن شبه المؤكد أن تستمر المقاومة ويستمر الاستشهاد، ويستمر سيل الدماء البريئة على كلا الجانبين.

إن منطقة الشرق الأوسط تتزف نزيفا متواصلا منذ أكثر من نصف قرن. وقد اتسع فيها القتال إلى أرض العراق، وتعددت جنسيات الأرامل والأيتام حتى كادت تشمل شعوب العالم كلها.

ولا يحق لأي شعب أيا كان، أن يبحث لنفسه عن الأمن والأمان باستباحة أمن وأمان الشعوب الأخرى. ولا يحق للمعتدي الإسرائيلي وللمحتل لأراضي الغير أن يدعي أنه في خطر. فما عليه إلا أن يرحل من الأراضي التي يحتلها، ويحترم القانون الدولي ومقررات الأمم المتحدة فقد طال عليها الزمان.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.

منح الفلسطينيين أي حق يُذكر يسمح لهم بقيام دولتهم على أرضهم الوطنية. وأصررت إسرائيل على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة تحت سيطرتها، وبكل مقومات السيادة الفلسطينية. واستمر الوضع على سبيل ما إلى أن جاءت حكومة إسرائيل الحالية، فرفضت حتى تطبيق اتفاق أوسلو. وقبلت طاولة المفاوضات على الفلسطينيين، وانقضت على السلطة الفلسطينية وعلى قيادتها الشرعية متهمة إياها بالإرهاب وبالتخريب والفساد، ودمرت مراكزها ومعقلها. وبالطبع، مرة أخرى، تناست إسرائيل مقررات مدريد ووجود مسار سوري ومسار لبناني إلى جانب المسار الفلسطيني. وتعثر مسلك السلام مرة أخرى بسبب التعنت الإسرائيلي.

ولم يهدأ المجتمع الدولي وحاول مرة أخرى، بأن قام، ممثلا باللجنة الرباعية، بوضع تصور لآلية عمل أعطيت اسم "خريطة الطريق"، هدفها إعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. لكن إسرائيل رفضت هذه الخريطة يوم جرى إقرارها في مجلس الأمن منذ أسابيع قليلة. وكانت قد وضعت شروطا عديدة اختصرتها في ١٤ شرطا. وكانت تطالب دائما بالمزيد من الوقت للانتهاء من مقاومة الشعب الفلسطيني لها. وها قد مضت سنتان أو أكثر والشعب الفلسطيني يقاومها.

لقد أدى تعنت حكومات إسرائيل إلى إجهاض كل الجهود الدولية التي بذلت ولا تزال تبذل من أجل حل سلمي لقضية الشرق الأوسط. وها قد سمعنا اليوم من يتكلم عن ضرورة أن تتغير المنطقة كلها من أجل أن نصل إلى السلام.

يعلم العالم بأسره اليوم أن إسرائيل هي التي تقف حجر عثرة في طريق السلام الشامل والعاقل، بسبب رفضها المتواصل لحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على أرضه الوطنية، في حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وبسبب رفضها الانسحاب من الجولان العربي السوري المحتل، ومن مواقع محتلة في جنوب لبنان كمزارع شبعا.

إن بلادي وسائر الدول العربية وضعت السلام أمامها كخيار استراتيجي. وقد تقدم القادة العرب في مؤتمر